الحرية

أسبوعية
سياسية
عربية

AL-HOURRIAH – No. 582 – 30/8/1971 – BEYROUTH ● بيروت – ٣٠ / ٨ / ١٩٧١ – العدد ٥٨٢ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل

انتفاضة "أبو كبير"

مقال بقلم : محمود حسين





■ ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب إلى المؤتمر التداولي

لماذا استطاع الحزب الشيوعي السوداني وحده أن يطرح مسألة قيادة المرحلة الوطنية الديمقراطية

■ بعد التوقيع على مشروع دستور الاتحاد

الاتحاد اللاوحدوي : أمن مشترك وأداة قمع للحركة الجماهيرية



■ حلف النقابات والدولة ؟

كلمة

من قمة القذافي الخماسية إلى قمة فيصل – السادات الثنائية

"دعم" المقاومة "بأوراق العمل" والوساطات

من القمة الخماسية التي انعقدت في طرابلس تحت شعار « نجدة المقاومة » الى القمة الثنائية التي شهدتها جده أخيرا بين فيصل والسادات تحت شعار « الوساطة بين المقاومة والنظام الاردني » ، تتضح مرة أخرى حقيقة المواقف التي تتحرك على قاعدتها أنظمة الاتحاد الثلاثي في تعاملها مع المقاومة الفلسطينية .

ولنبدأ بما هو قبل مؤتمر قمة طرابلس .

لماذا تركوا المجزرة ضد الفدائيين في الاردن تتم ثم « تدخلوا » ؟

لم يكن الامر مجرد صدفة ، « فالتدخل » في غير موعده المجدي وبعد فوات الاوان ، ظاهرة تكررت أكثر من مرة وهي تتصل في الاساس بالحدود التي مارست ضمنها أنظمة الاتحاد الثلاثي – وقبلها ميثاق طرابلس – ما تسميه « دعمها » للمقاومة .

ان أقصى ما تستطيع تلك الانظمة أن تصل اليه في مجال « الدعم » هو استعمالها المقاومة الفلسطينية وسيلة ضغط سياسي على طرف اسرائيلي – امريكي ماض في تصلبه تجاه احتمالات الحل السلمي ، واداة ضبط لنظام أردني يخشى المحور الثلاثي – ومصر في مقدمته – من افلاته خارج « الصف العربي » وانتهاجه طريق التسوية الثنائية مع اسرائيل .

وكي تكون لتلك الانظمة حريتها الكاملة في استعمال المقاومة سياسيا في السياق الذي تريد ، فان الامر يقتضي استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية والحاقها بالوجهة التي يشكل الحل السلمي نهايتها . ومن هنا فان اضعاف المقاومة يؤلف شرطا لا غنى عنه لنجاح سياسة الالحاق . فالمطلوب مقاومة لا يكون لها من وجودها المادي الفعلي – العسكري والسياسي الجماهيري – سند ويصبح كل السند الذي تتكىء اليه هو الانظمة أولا واخرا . هذا الامر هو الذي كان يحدد دائما – لدى كل المصدامات التي انفجرت بين المقاومة والنظام الاردني – موعد « التدخل » من جانب أنظمة « الميثاق » ، وشكله .

قبل « التدخل » كان هناك دائما ضلوع – بالصمت أو بالتواطؤ أو بالتشجيع – في كل عمليات التصفية التي نفذها النظام الاردني على مراحل . بل ان هذا الاخير لم يقدم يوما على ضرب المقاومة الا ضمن أوضاع عربية كانت تنير له دائما شارة الضوء الاخضر . وعودة سريعة الى اطار مجزرة أيلول كفيلة بأن توضح هذه الحقيقة بجلاء . فهل يمكن أن نفصل بين ما دار في مؤتمر القمة المنعقد في طرابلس خلال حزيران ١٩٧٠ بحضور الملك حسين ، وبين ما أقدم عليه هذا الاخير في أيلول من السنة نفسها ؟ لقد نشرت صحافة النظام الهاشمي مؤخرا جزءا من محاضر ذلك المؤتمر ولم يستطع أي من « الاقطاب » المعنيين أن يبادر الى تكذيبها . ومن المحاضر يتضح – وهي معلومات كانت معروفة سابقا وأشارت اليها « الحرية » في حينها – ان الانظمة الملتقية كادت تتساوى في عدائها للمقاومة جميعا . بل ان الامر تعدى ذلك الى حد تحريض الملك حسين على « أن يتصرف بما يراه مناسبا » . فلقد كان اهتمام الجميع منصرفا آنذاك لفرض مشروع روجرز على الجماهير العربية ، وهو امر لم يكن ليتم الا على جثة المقاومة الفلسطينية . لذلك كانت أيلول – الملك تتمة طبيعية لحزيران – الانظمة .

وفي المجزرة الاخيرة تكرر السياق نفسه . لم يقدم النظام الاردني على ما أقدم عليه الا بعد أن تأكد له أن مصر – ومعها كل الحلفاء – معنية بمصالحته أكثر مما هي معنية بالحفاظ على بقايا وجود عسكري للمقاومة ، وان أحدا لن يتحرك اذا ما نفذت المذبحة ضد الفدائيين في احراج جرش وعجلون .

هل يعني ذلك كله ان الانظمة العربية – رجعية كانت أم « تقدمية » – هي في النهاية نظام واحد على صعيد الموقف من المقاومة الفلسطينية ؟ – ضمن حدود معينة ... نعم ! فالانظمة كلها – من القاهرة الى الرياض مرورا بعمان – تجمعها مصلحة مشتركة في تصفية المقاومة من حيث هي وجود سياسي جماهيري مستقل ، فلسطيني وعربي ، ومن حيث هي كفاح شعبي مسلح يشكل امكانية نقض ثوري لنهج التسوية مع الامبريالية واسرائيل .

الا أنه بين النظام الاردني وأنظمة الاتحاد الثلاثي – و « الميثاق » قبله – ينهض تناقض جزئي هو الذي كان وما يزال يدفع هذه الاخيرة ، رغم ضلوعها بالتصفية ، الى التلويح « بالتدخل » بعد كل ضربة تتلقاها المقاومة في الاردن وبعد أن تكون الضربة قد بلغت كامل مداها بالطبع .

وأساس هذا التناقض بين الطرفين لا يتعدى اختلاف جواب كل منهما على السؤال التالي : من يقطف ثمرة تصفية المقاومة كحركة جماهيرية مستقلة وكوجود مادي مسلح ؟

– النظام الاردني يريد التصفية الغاء سياسيا كاملا للمقاومة بحيث تعود كلها الى حظيرة « رعايا العرش » ينطق الملك باسمها حرا من أي قيد ويساوم بها لحسابه في سوق الحل السلمي .

– بينما الانظمة الاخرى تريد للتصفية أن تقف عند حدود الاحتفاظ « باستقلال سياسي » نسبي للمقاومة تجاه النظام الاردني ، على أن يكون التحاق العمل الفدائي بنهج تلك الانظمة – من مواقع الضعف الشعبي والعسكري التي انتهى اليها – هو الوجه الاخر ، أو الحقيقي ، « لاستقلاله السياسي » النسبي . فأنظمة « الاتحاد » تريد هي بدورها استعادة المقاومة الى الحظيرة بحيث تستعملها ليس فقط لضبط الملك حسين بل وللمساومة أيضا « لحسابها » وعلى حسابها في سوق الحل السلمي تحت راية التلويح بالدولة الفلسطينية .

ومن هنا « سارعت » أنظمة الاتحاد بعد أن تمت المجزرة الاخيرة بكامل فصولها ، الى عقد مؤتمر القمة الخماسي تحت ضجيج طبول التهديد « بالتدخل » عندما وجدت أن الملك حسين يريد قطف كل ثمار التصفية لحسابه ، ولحسابه فقط .

ولقد فضح الشكل الذي « تم » فيه « التدخل » الموعود حقيقة أهدافه .

بعد أن كانت سوريا قد حجزت أسلحة الفدائيين في اللاذقية وجمدت تحركاتهم على الحدود مع الاردن (وكان العمل الفدائي في الجولان قد ألغي قبل ذلك بمدة) انتهى مؤتمر القمة الخماسي الى اتفاق على اعادة فتح الحدود أمام المقاومة نسبيا بحيث تتمكن من اختراق بعض الحصار المضروب على المقاتلين في شمال الاردن ، وبحيث يشكل ذلك وسيلة ضغط سياسي ولو محدود على حكام عمان .

لكن النظام الهاشمي رد على ذلك بعنف :

– عسكريا بفتح جبهة قتال واسعة مع الجيش السوري سرعان ما أوقفتها مساعي ونصائح ضباط الاركان المصريين المتنقلين بين القاهرة ودمشق .

– وسياسيا بفتح ملف مؤتمر القمة المنعقد بطرابلس في حزيران ١٩٧٠ حيث بدا الجميع أعداء الداء للمقاومة الفلسطينية .

ورضخت أنظمة الاتحاد للتهويل والابتزاز الاردنيين . وتدهور « تدخلها » منقلصا الى احياء مهمة الخولي والسقاف . وحمل الاثنان « ورقة عمل » كان تأثير السعودية فيها شديد الوضوح . وليس المهم هنا نصوص الورقة بل ما يندرج وراءها من نقاط لقاء مشتركة مع حكام عمان وأبرزها اثنتان :

أولا – الاعتراف « بالسيادة الاردنية الكاملة » وهو أمر من الواضح أن الملك حسين يود ترجمته الى عملية الغاء كاملة للمقاومة سياسيا وعسكريا ، بينما تحاول السعودية – ومعها مصر – استبقاء بعض المواقع السياسية للوجود الفلسطيني تحت المظلة الهاشمية .

ثانيا – تصفية يسار المقاومة ممثلا بالجبهتين الديمقراطية والشعبية ، وهو أمر يجري التشديد عليه من جميع الاطراف تحت شعار التفريق بين « العمل الفدائي الصحيح والعمل الفدائي غير الصحيح » . ومن الواضح هنا أن تصفية الجبهتين تشكل بالنسبة للانظمة المعنية خطوة على طريق تطويع المقاومة والحاقها ، بينما هي تشكل بالنسبة للنظام الاردني – علاوة على تمكينه من التستر بدعاوى محاربة « الحزبية » و « الالحاد » – خطوة لا تنفصل عن سياق أكمل هو تصفية وجود المقاومة السياسي والعسكري كله بجميع أطرافه .

ورغم أن « ورقة العمل » التي حملها السقاف والخولي تقف على الارض ذاتها التي يتحرك فوقها النظام الاردني ، فان الملك حسين مضى في تشدده مطالبا بتحديدات لا تترك في المستقبل أي التباس حول هيمنته المطلقة على أي شكل من أشكال الوجود الفلسطيني يمكن استبقاؤه .

لقد حمل البيان الختامي لمؤتمر طرابلس الخماسي عبارة تفيد « انه اذا اتضح اصرار النظام الاردني على مواقفه فان الاطراف المعنية ستتدخل من أجل وضع حد لذلك » !. وها هو النظام الاردني يمارس أشد درجات الاصرار ... فماذا كان الجواب ؟

لقد سافر السادات الى السعودية مناشدا فيصل تجديد وساطته لتليين مواقف الملك حسين ... هذا هو « التدخل » الموعود اذن !

يبقى على المقاومة أن تستخرج من ذلك كله الدروس والنتائج اللازمة ، فتدرك بكل أطرافها أن « أوراق العمل » والوساطات هي أقصى ما تستطيع تقديمه لها أنظمة لا تريد في النهاية أكثر من الحاقها بها .

لقد حددت الجبهتان الديمقراطية والشعبية موقفا واضحا من « ورقة العمل » ومن الوساطة وما يدور خلف كواليسها . بقي أن تدلي « فتح » بما يحدد وجهة موقفها هي أيضا . وهو أمر تفوق أهميته أي شيء اخر . فخطة الانظمة لتطويع المقاومة ولاستعمال التفريق بين « فتح » وغيرها في هذا المضمار ، تبدو عارية حتى بتفاصيلها . ويكفي أن نلمح الترابط بين تصريحين للسقاف يقول في أولهما : أن السعودية لا تعترف بغير « فتح » جبهة ممثلة للمقاومة ، وفي ثانيهما : لقد قبل الطرفان الفلسطيني والاردني « ورقة العمل » ، يكفي ذلك حتى نكتشف الغاية من التفريق بين « العمل الفدائي الصحيح والعمل الفدائي غير الصحيح » !.

« الحرية »

الاسبوع في سطور

• الملاحقات والقمع في طرابلس •
على ابواب الانتخابات اللبنانيّة

تبرز طرابلس على انها المكان الذي اتصف فيه الانتقال الى «(المعهد)» الحالي بالدموية ، واذا كان السبب الرئيسي لهذه الدموية حدة الانتقال اذ المدينة منطقة نفوذ للافندي رئيس الوزراء السابق فيبقى أن « تطويع » قبضايات الافندي ترافق مع « تطويع » المدينة ونشر جو من القمع والارهاب فيها .

— بدأت المسألة بالتصدي للقبضايات الصغار ، بائعي الدخان المهرب ، بحملة خاطفة على الاحياء وعلى أماكن تواجدهم ، بمصادرة بسطاتهم والقاء القبض على الكبار منهم ، وترافق ذلك مع حملات مداهمة للعديد من المنازل ومع فترات اطلاق رصاص ومتفجرات روعت المدينة ولا تزال مصادرها « مجهولة » .

وبعد انهاء الوجود الفعلي لهؤلاء القبضايات الصغار غير الداخلين في التوازنات الانتخابية مباشرة (رغم ارتباط بعضهم بكرامي ، بالمقدم .. ودون أن تحرك هذه الزعامات ساكنا على عملية ابادتهم) . بعد ذلك بدأت حملة ثانية كانت هذه المرة اكثر وضوحا من الناحية السياسية ومن ناحية علاقتها بالتوازنات المذكورة .

هذه الحملة كانت قد بدأت قبل انتخابات الرئاسة ببضعة اشهر وكان قائدها كرامي المتربع على كرسي رئاسة الوزارة واستمرت بعده . وهذا ما كان يميزها عن الصراع بين طرفي القبضايات . تمركزت الحملة على منظمي مقاطعة شركة قاديشا ، على ما سمي « باللجان الشعبية » ، حيث أمنت الدولة للشركة عدة سيارات جيب تابعة للامن الداخلي متواجدة باستمرار أمام مدخل الشركة للحماية وللاحقة عناصر اللجان حيث كانوا يصلون أشرطة الكهرباء .. ولم تتوقف المسألة على اعتقال هذه العناصر بل اصبح شائعا اطلاق النار عليها حيث تصادفها قوى الدرك مما أدى لاصابة العديد من الاهالي ومما جعل من المرور في مناطق معينة من المدينة محظورا .

ولما كانت تتحكم بقيادة هذه الحملة ضرورات المحافظة على الصلات باطراف النظام المختلفة ولما كانت مسالة اللجان الشعبية والمقاطعة قد تقلصت الى بضع قبضايات ، معزولة عن الجو الجماهيري الذي ايدها ونفذ المقاطعة في البداية ، فقد كانت مهمة القضاء عليها سهلة ولم تترك اي ردود فعل حتى أن اللجان لم تطلب من السكان المؤيدين اي تحرك للحماية أو الاحتجاج .

وكان يبدو واضحا ان الدولة تريد بتطويقها لحملة قاديشا ، انهاء نفوذ « شعبي » لقوى خارجة عن سلطتها الدائمة .

ومن هنا كان تشددها في الرد على حادث وقع بين عنصرين من اللجان وسيارة لقوى الامن الداخلي حيث طلبت قوى الامن من الشابين التوقف فلم يمتثلا فاطلقت النار عليهما مما أدى لردة فعل عنيفة سببها أن الحادث وقع مع منطقة شعبية ، وفي اليوم التالي ، احتلت قوى الجيش والدرك وقوات من « المغاوير » المدينة . فرابطت المصفحات على المفارق واحتلت سطوح المنازل والمرتفعات واستمر ذلك لمدة يومين وسط دهشة الاهالي وتساؤلهم عن المبررات وراء ما يحدث !

ويبدو أن الدولة قررت بعد عرض العضلات هذا أن الجو أصبح مؤاتيا للتصدي لانهاء وجود بعض بقايا الجو الوطني لتشرين ١٩٦٩ في الاحياء الفقيرة من المدينة ، حيث كانت هناك « مجموعات شعبية » خارجة عن التوازن الانتخابي ورافضه الدخول اصلا في اللعبة الانتخابية . وهي مجموعات كانت تطرح في احيائها (سهرات مهرجانات صغيرة) وعبر البيانات المطاليب الشعبية العامة (مدرسة ، دواء ..) وتمنح تاييدها للمقاومة دون تردد (مظاهرات تاييد للمقاومة صغيرة كانت تقيمها رغم رفض اشتراك الاحزاب « التقدمية » الطرابلسية كحزب البعث والحزب « الشيوعي » اي مؤتمر الاحزاب ..)

وبعد سلسلة من المناوشات الصغيرة بدأت المواجهة تنتقل شطر القمع العنيف . فيتصدى « ممتاز المقدم » وهو مرشح للانتخابات النيابية وعلى علاقات طيبة جدا بطوني فرنجية وبكميل شمعون ، يتصدى لاقامة مظاهر الزينة ابتهاجا بعفو شمعون عن نبيه المكاري الذي كان قد حاول قتله . ويحاول اقامة الزينة في منطقة التبانة وفي حي تتواجد فيه مجموعة (الحركة الشعبية الديمقراطية) وهي امتداد لجان نصرة العمل الفدائي . ويفتعل حادث مع هذه المجموعة فيصاب احد عناصرها (خليل عكاري) بجراح . وعندما حاولت هذه المجموعة شرح ما حدث في بيان وزعته بعد ظهر نفس اليوم ، ووجهت بالمصفحات تطوق المنطقة وبقوات الدرك تنهال ضربا على شابين يقومان بالتوزيع بينما يطلق بعض افرادها النار في الهواء ارهابا . ثم يعتقل الشابان ويساقان تحت الضرب الى السراي .

وفي السراي يستمر ضرب الشابين بشكل وحشي مما يستوجب تدخل محاميين كانا يمران من هناك . فاذا بقوات الدرك تترك الشابين وتنهال ضربا على المحاميين المحتجين مما استوجب اضراب نقابة المحامين ومقاطعتها للجلسات لعدة أيام !!

وعادت الى البروز وحشية القمع ومعها الاصرار على فرض جو ارهابي على قبضايات الافندي وعلى الفئات والتجمعات التقدمية وعلى الاهالي أيضا في فترة التحضير للمظاهرات المؤيدة للمقاومة في منتصف تموز الماضي . فقد رفض حزب البعث (العراق) التظاهر لان رئيسه مرشح للانتخابات النيابية وعلى علاقة ودية بسليمان فرنجية ورفض الحزب « الشيوعي » التظاهر أيضا . ولما رفضت قيادات المقاومة الدعوة للتظاهر ، لم تبق سوى امكانية نزول الفلسطينيين في مظاهرة صغيرة انطلقت من مخيم البداوي القريب باتجاه طرابلس .. كانت مصفحات الدرك بانتظار المظاهرة على ابواب المدينة كما كانت قوات الدرك قد احتلت سطوح المنازل المشرفة على مدخل المدينة لهذه الجهة . مرت التظاهرة بسلام . الا ان تردد خبر مفاده ان تظاهرة اخرى ستجري مع اليوم التالي قد دفع قوى « الامن » لاقامة حواجز التفتيش ، والتفتيش عن الفلسطينيين الراغبين بدخول المدينة حتى بشكل فردي ولاستفزاز عناصر من «التجمع» حيث الحاجز كان مقاما في منطقتها . وقد كانت حصيلة اطلاق النار وقوع قتيلة من الاهالي واصابة عدد اخر بجروح . وانطلقت حملة اعتقالات واسعة في المنطقة شملت المئات وكان المعتقلون يضربون ضربا مبرما ثم اضطرت الدولة لاخلاء سبيل أكثريتهم الساحقة لثبوت عدم علاقته بالحادث!

وتتكرر حوادث فرض « الهيبة » والارهاب [illegible]

من الاستياء والنقمة في المدينة سارع قبضايات الافندي لاستغلاله فسيطروا على المظاهرة — الجنازة وأخذوا باطلاق الشعارات المعادية « للمعهد » ولرئيس الوزراء مخترقين الالتزام الذي مارسه زعيمهم بالهجوم على رئيس الوزراء فقط . تبعت هذه التظاهرة حملة اعتقالات واسعة . واستعملت السلطة للوصول الى عناصر المظاهرة اساليب بوليسية مطورة (صور ، تسجيلات لاصوات ، عملاء منتشرين ...) قد أعدت عدة لوائح مطوبين (بينهم واحد تبين فيما بعد أنه ميت ، قتل منذ اشهر .. ولم يشترك حتى في هذه التظاهرة لكن ربما مع سابقاتها وكانت هذه فرصة مناسبة للخلاص منه !!) ولا تزال هناك لائحة بحوالي ٩٢ مطلوبا سيتم القاء القبض عليهم بتهمة التظاهر بينما تحتفظ الدولة بالعشرات من الموقوفين بنفس التهمة .

والجدير بالذكر أن السلطة لا تتوانى بين الحادثة والاخرى ، عن التذكير بوجودها . فان عرقلة مع السير عادية تماما تستوجب تدخل الفرقة ١٨ حيث يمسك عناصرها برشاشاتهم بايديهم على أهبة الاستعداد لاطلاق النار .

في الوقت نفسه ترسل السلطة مذكرة جلب للمحكمة العسكرية موجهة الى مصطفى الصيداوي بتهمة التعرض للجيش (بدون أي توضيح) فلربما خطر للصيداوي خاطر الترشيح للانتخابات ، فيكون الجلب نوعا من الانذار له .

وفي الاسبوع الماضي قتل احد ازلام الافندي وجرح اخر برصاص الدرك لان الشابين « مطلوبان » وقد صادفتهما الدورية فاطلقت النار عليهما ولم تكتف بذلك بل انها ، بعد سقوط القتيل ، عادت تدهسه بالسيارة لتلصقه بالحائط حيث لا تزال اثار الدماء واضحة . تشكل هذه الحادثة احدى حلقات تصفية نفوذ الافندي في المدينة ولكنها بالترابط مع سائر حلقات القمع تبرز حدة الصراع بين المرشحين للانتخابات حيث انتظم اكثرهم في موكب المعهد بينما بقي اخر يهاجم « سلام » دون التعرض بنفسه «للمعهد» بينما يتعرض ازلامه في العديد من المناشير وفي هتافات تظاهرة الايوبي « للمعهد » نفسه .

اذا كانت حملة القمع هذه تنطوي على تصفية حسابات وصراعات نفوذ بين الزعامات المحلية بعلاقتها بالحكم الحالي ، فان وجها اخرا للقمع والارهاب اخطر وابرز يطرح نفسه وهو تصفية نفوذ الخارجين عن اللعبة (العكاوي ..) وتصفية بقايا الاجواء الوطنية العامة وحرية وانغلاق الاحياء الداخلية في وجه السلطة .

[illegible]

سكان عديسة : متى ينتهي الحرمان ؟

رسالة من مواطنين في العديسة (قضاء مرجعيون) :

اذا تعذر لضيق المناسبة اعطاء تحليل شامل عن البنية المتخلفة لبلدتنا وعن الحرمان الذي يضرب كافة مستويات هذه البنية شانها شان جميع القرى في المنطقة الام فمن الضروري والملح أن نقدم مثالين اثنين على الاقل عن عمق التخلف والغبن في هذه البلدة التي فقدت قسما كبيرا من [illegible]

اولا عن المدرسة : [illegible]

لا ملعب لها ولا منافع . وهي منذ عشرين سنة تتوسع فتشغل المزيد من الدكاكين وغرف السكن ورغم ذلك فمستوى النجاح فيها حسن .

ست سنوات من العرائض والوفود قضاها الاهالي بين الوعد بانشاء المدرسة الجديدة واستكمال ملف التلزيم .

انتقل الملف الى مجلس الجنوب وهناك وضع في الحجر السياسي والانتخابي . [illegible] رقم الملف ٢٦٤٤ تاريخ ١٩-١٢-١٩٧٠ . [illegible]

ثانيا عن خزان الماء : [illegible]

مياه جبل عامل في جنينة بيت محمد بك الاسعد وعلى علو لا يوزع الا لحوالي ثلثي الضيعة .

تلاميذ السرتفيكا في بلدتنا يعرفون مبدأ الاوعية المتصلة فيستغربون ولكنهم يظنون أن للهندسة أسرارها والله أعلم .

تقرر بعد مراجعات ووفود أن يستبدل الخزان بخزان جديد على علو مناسب استملكت الاراضي اللازمة ولزم .

وبالانتظار يدفع الكثير من اهلنا [illegible]

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المصيطبي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بمنطقة المصيطبة — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

بعد التوقيع على مشروع دستور الاتحاد

الاتحاد اللاوحدوي : أمن مشترك وأداة قمع للحركة الجماهيريّة

بالطبع لم يكن هناك من جديد في مشروع دستور الاتحاد الذي وقعه السادات والاسد والقذافي في دمشق ، ولكن الجديد هو ما اثبتته التجربة والوقائع في الفترة الواقعة بين توقيع ميثاق طرابلس في ليبيا وتوقيع بيان دمشق في سوريا .

في فترة توقيع ميثاق طرابلس كانت التغيرات الداخلية في كل من مصر وسوريا تتجه نحو مزيد من التراجع الوطني ومصالحة الرجعية وتمتين مواقع البورجوازية الجديدة في الاقتصاد وأجهزة الدولة ، كانت هذه التغيرات تغطى بحملة واسعة من التضليل عن « الديمقراطية الجديدة » التي ستعقب الارهاب وعهود المخابرات والتسلط والشرطة التسجيل .. كانت اجنحة اليمين الفاشية تغطي انتصارها بفضح طبيعة انظمتها البورجوازيه في عهودها السابقة : الدكتاتورية والارهاب : اي دكتاتوريتها الطبقية على الجماهير . ولكن حبل الديمقراطية الجديدة كان قصيرا وقصيرا جدا ، فبعد فترة من التضليل الديمقراطي تتطلبها ضرورة الصراع الداخلي في السلطة ، عادت انظمة ميثاق طرابلس الى طبيعتها في مرحلة اشد من الارهاب والدكتاتورية .. فهي الان اكثر خوفا على نفسها من الحركة الجماهيرية ، وهي الان اكثر شراسة وقمعا حتى تجاه أطراف من السلطة نفسها ، وهي الان بحاجة الى المساندة المشتركة والتعاون للقضاء على اية محاولة من داخل السلطة نفسها ، او من خارجها ..

من هنا ساند القذافي اخاه السادات ضد « الناصريين الخلص » (شرف وصبري وجمعة) بالرغم من ان القذافي كان يعتبرهم من اخوانه وورثة الناصرية معه . ومن هنا ساند السادات اخاه الاسد في افهام الناصريين السوريين الا يتجاوزوا حدهم وان يظلوا ضمن قيادة الاسد التاريخية وحتى أن يندمجوا في أي تنظيم سياسي واحد في سوريا . وكان السادات يبارك للاسد منعه للناصريين اللبنانيين من دخول دمشق واعتقاله للناصريين السوريين وهم يهتفون امام فندق أمية ، كان السادات يفوض للاسد حريته الداخلية في ان يقمع حتى الذين يتجاوزون حدهم وهم محسوبون على القاهرة .

وجاءت تجربة السودان وكشفت انظمة ميثاق طرابلس عن انيابها وأسنانها وطبقت فعلا ما نص عليه الميثاق « الامن المشترك » وتدخلت لقمع الانقلاب التقدمي الديمقراطي وساندت النميري في حملته القمعية الدموية لتصفية الحركة الشعبية التي كان يقودها الحزب الشيوعي السوداني . كل ذلك بدا يكشف طبيعة الاتحاد واهدافه ، فهو يضمن للكيانات البورجوازية الجديدة وفئاتها الحاكمة حدودها ، فلا يعرضها لتجربة الذوبان والاندماج فيما بينها بحيث تسيطر احداها على الاخرى . فلكل طبقة حاكمة دولتها الخاصة في الاتحاد ، فلا احد يسيطر على احد ، والقرارات في « المسائل الحساسة »هي بالاجماع ..

(نص مشروع دستور الاتحاد على ان تصدر قرارات مجلس الرئاسة بالاغلبية ما عدا الحالات الاتية : المسائل التي يشترط فيها الدستور والاحكام الاساسية للاتحاد الاجماع . والمسائل الهامة الاخرى التي يرى احد اعضاء مجلس الرئاسة ضرورة الاجماع فيها) ..

البورجوازيات الحاكمة الجديدة لا يمكن أن تحقق الوحدة فهي تخاف من بعضها البعض ، اي تخاف من سيطرة مصالح « الاقوى والاكبر » بينها على الاخرى . لذلك كان « اتحادها » غير وحدوي ، فهو يحافظ على الكيانات الخاصة وعلى دولها قائمة ، وكل ما يفعله أن يقدم لها سلاحا جديدا من الحفاظ على نفسها باداة قمع مشتركة هي مساندة الاتحاد وتدخله في حالة تعرض احدى جمهورياته (اي حكامه) الى اية مضاعفات داخلية ..

كل نصوص مشروع الدستور الجديد تنصب على هذه الاهداف المحددة : الامن المشترك والمساندة المشتركة ، توحيد سياسة الاستسلام والتراجع الوطني والداخلي وتمتين مواقع البورجوازية الجديدة .

الحزب الشيوعي العراقي القيادة المركزية يحيّي صمود الحزب الشيوعي السوداني

كان الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) قد اصدر بيان شجب لحملات السلطة الرجعية في السودان ننشر فيما يلي بعض ما جاء فيه :

« منذ فشل حركة هاشم العطا لازاحة طغمة النميري الرجعية تصاعدت حملة الارهاب والتآمر ضد الحزب الشيوعي السوداني والقوى الثورية في السودان الشقيق الى حملة دموية لاغتيال خيرة ابناء الطبقة العاملة السودانية . وقد اعدم الشهيد البطل عبد الخالق محجوب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بعد محكمة صورية كانت ادانة للجلادين الرجعيين من طغمة النميري واسياده الرجعيين وعملاء المصالح الامبريالية العالمية . كما اغتيل عدد كبير من قادة الحزب الشيوعي السوداني وزج الالوف من الوطنيين والشيوعيين في السجون والمعتقلات وسعرت حملة سوداء معادية للشيوعية والديمقراطية في السودان وعموم المنطقة العربية . »

« ... ان اعمال القرصنة التي مارستها الرجعية الليبية ربيبة الاحتكارات النفطية الاميركية والدبابات المصرية التي حملت النميري مجددا الى كرسي السلطة في الخرطوم والمشانق التي نصبت لقادة الحزب الشيوعي السوداني تكشف الوجه الاخر لسياسة التخاذل والاستسلام امام العدوان الاسرائيلي وخدمة المصالح الامبريالية الاميركية والتواطؤ مع التحريفية العالمية المعاصرة — هذه السياسة الخيانية التي تمضي بها الرجعيات العربية الحاكمة . انها تريد اليوم باسم « اتحاد الجمهوريات العربية » التستر على هذه السياسة الرجعية المعادية للشعوب . انها تتبجح بان لاتحادها المزيف اسنانا ، لم تكشر عنها الا على ابناء الشعب السوداني ولم تظهر غير الخضوع والمذلة امام الاحتلال الاسرائيلي لاراضيها .

ان مواقف الحزب الشيوعي السوداني في مقاومة المؤامرات الرجعية لحرمان الطبقة العاملة من تنظيمها السياسي المستقل ومعارضة الاتجاهات التحريفية التصفوية وكشف القناع عن حقيقة الاتحاد الرجعي الثلاثي — الرباعي والتصدي للرجعية الحاكمة وفضحه لاسلوب الانقلابات العسكرية المعزولة عن الجماهير ، كلها قد مكنت الحزب الشيوعي السوداني من السير في الاتجاه الثوري الذي يعبر عن مصالح الكادحين في السودان ويتفق مع الاتجاهات الثورية والوطنية المتصاعدة في المنطقة العربية ، وان الهجمة الرجعية الدموية على الحزب الشيوعي السوداني في الوقت الذي تكشف شراسة الرجعيات العربية المتخاذلة امام العدوان الصهيوني وزيف شعاراتها ودعواتها الكاذبة لمقاومة الصهيونية والاستعمار فانها تكشف بالمقابل ايضا مقاومة الشعب السوداني للمؤامرات الرجعية الامبريالية وبسالة الشيوعيين في مقاومة زمرة القذافي — النميري ورهطهما من الرجعيين والعملاء . »

« ... ان الحزب الشيوعي العراقي اذ يعلن عن تضامنه الوثيق مع الحزب الشيوعي السوداني واستنكاره الشديد للمجازر الدموية التي يتعرض لها الشيوعيون والوطنيون في السودان الشقيق ، يعرب عن ثقته بان الحزب الشيوعي السوداني سيواصل مسيرته الثورية على رأس الجماهير الشعبية الواسعة للاطاحة بالرجعيات الحاكمة واقامة حكم الشعب .

كما أن حزبنا يتوجه في الوقت ذاته الى جميع القوى التقدمية والثورية في المنطقة العربية لتوحد صفوفها في جبهة ثورية واسعة لتجابه بها الجبهة الرجعية الامبريالية الموحدة » .

الموازنة السعودية الجديدة وسعدنة الدفاع عن المصالح الأمبريالية

في الاسبوع الماضي اصدر الملك فيصل موازنة مملكته لهذا العام .

والموازنة التي تبلغ ١١ مليارا من الريالات السعودية تقريبا (١٠٫٧٨٢) اي حوالي سبعة مليارات من الليرات اللبنانية ، تعكس صورة لا تخلو من الوضوح عن التطور المقبل في الموارد المتدفقة على خزائن البيت السعودي ومن هجوم العائلة المالكة والمكانة التي تسعى الى احتلالها في الجزيرة كلها وفي العالم العربي . فالخلافات التي احتدمت بين شركات البترول والبلدان المصدرة واسفرت عن اتفاق طهران ثم عن اتفاق طرابلس ، قد اظهرت الوزن الجديد الذي كسبته بعض الانظمة الوطنية في المفاوضة والخطر الذي يشكله هذا الوزن على مصادر الطاقة الاميركية . عليه ادركت الولايات المتحدة أن توسيع انتاج الابار التي تسيطر عليها في السعودية كفيل باعادة التوازن الى حالته الاولى نظرا لسيطرتها التامة على النظام السعودي .. هكذا قررت ان تبدأ فورا رفع الانتاج بنسب ضخمة طوال السنوات الخمس المقبلة . وظهرت اثار البركة الاميركية ، دون ابطاء ، على مالية الملك فيصل . فالميزانية المقبلة تزيد بحوالي ٤ مليارات ونصف المليار من الريالات عن ميزانية العام الماضي . اي أن نسبة الزيادة تصل الى ٤٢ بالمئة تقريبا في غضون سنة واحدة . وهذه اعلى نسبة لنمو الموازنات في العالم كله ، ما عدا السهو والغلط .

الى اين تذهب الزيادة ؟ لا شك ان قسما منها سوف يصب في صناديق العائلة المالكة وحواشيها ليذهب ، بعد ذلك الى المصارف الامبريالية . لكن ما يلفت النظر هو ان ربع الموازنة مخصص لوزارة الدفاع والطيران وللحرس الوطني . فالملك ينوي أن ينفق على حرس مملكته المترامية ٣٤٨ مليونا من الريالات ، وينوي أن يخص وزارة دفاعه بـ ٢٣٤٦ مليونا .. والارجح أن قسما لا يستهان به من هذا المبلغ سوف ينفق على شراء السلاح الاميركي وخاصة الطيران .. فالانكليز ينسحبون من الخليج .. ولا بد أن يتولى فيصل دور الشرطي الجديد في المنطقة كلها . والنظام القائم في اليمن الجنوبية والثورة الملتهبة في ظفار وفي عمان ، خطران لا بد من السعي لتداركهما قبل أن يصل طرف اللهيب الى المملكة السعيدة . كذلك ، لا بد أن ترعى الولايات المتحدة مصالحها النفطية هناك ، في وقت تتجه هذه المصالح فيه الى اكتساب وزن حاسم . والقواعد الاميركية القائمة في المملكة ليست ضمانة كافية . فنقطة ضعفها انها اميركية ، وان وجودها معرض لتقلبات الصراع بين الاستراتيجيات الدولية في المنطقة وفي العالم . لهذا كله تسعى الولايات المتحدة الى « سعدنة » الحماية في السعودية قياسا على « فتنمة » الحرب في الهند الصينية . ذاك هو سر الموازنة الضخمة الجديدة . على أن كفاح الشعوب في الجزيرة ، بعد أن أثبت انه اقوى من الامبراطورية البريطانية ، سيثبت من جديد انه اقوى من اموال الشركات الاميركية . وهو سيقدم البرهان على أن المخطط الامبريالي والموازنة الفيصلية سعدنة في سعدنة .

شؤون محلية

بنك الانماء والتشريعات المالية الأخيرة

هديّة العهد للتجار والمصارف

هنيئا للعهد ازلامه ..

كلمة يجدر قولها في البداية لان التكامل الحاصل بين العهد واعضاء حكومته هو تكامل من النوع النادر الذي يحسد عليه.

والتهنئة هنا لا تطال فقط ازلاما مثل سابا الذي يعتبر « محرك » الحكم ، بل تمتد الى اخرين من نوع مختلف (مثل مشرفية ...) اعتبروا في مطلع تاليف الحكومة « يساريين » و « شيوعيين » و « حزبيين » .. هؤلاء لم يكفوا عن أن يكونوا ابواقا داعية للعهد مدافعة عن المصالح التي يمثلها : تقييم المحاضرات لتثبت « بالارقام » ان لا غلاء مرتفعا في البلد ، وتدافع في احدى هيئات التصميم عن مصالح القطاع الخاص وتدين في تصريحاتها القطاع العام وتتنبأ بفشله ..

انما تهنئة العهد على ساباه تتخذ معنى مميزا ليس فقط لزخم النشاط الذي عرف به وزير المال والدفاع منذ توليه منصبيه حتى اليوم ، هذا النشاط الذي لا يتمالك نفسه من أن يمتد الى صفقات مشبوهة على السلاح، بل ايضا لجانب اساسي وهام في هذا النشاط وهو الغطاء الايديولوجي الذي يقدم به سابا مآثره ، فتاتي هذه على انها « تقدمة » من رئيس الجمهورية « للشعب » اللبناني . هكذا قدم سابا اخيرا موافقة مجلس الوزراء على مشروع البنك الوطني للانماء الصناعي والسياحي على أنها هدية فرنجية الى الشعب اللبناني في مطلع السنة الثانية لولايته .

أين يقع بنك الانماء ؟

وياتي مشروع بنك الانماء المذكور في سياق تشريعات مالية متلاحقة ترمي الى تحريك الاقتصاد اللبناني وانعاشه . وقد اشارت « الحرية » في عددها السابق الى التعديلات التي قدمها كل من سابا وجمعية المصارف حول قانون النقد والتسليف . وفي اليوم الذي فصل بين نشر كل من وجهتي النظر خرج وزير المال بمشروع ايجاد « منطقة حرة » في المصارف العاملة في لبنان وذلك لاجتذاب ودائع الاجانب أو غير المقيمين . واعتبرت بعض الصحف المشروع انذاك باهمية قانون سرية المصارف ، وذلك لما يتضمنه من تسهيلات هامة باعفائه الودائع بالعملات الاجنبية لغير المقيمين من المتوجبات الثلاثة التي تخضع لها الودائع في لبنان وهي : الضريبة على الفوائد المدفوعة على الودائع ، والاحتياط الالزامي ، ورسم ضمان الودائع . ما لبث الوزير المذكور ان اتبع ذلك بمشروع تعديل للقانون المتعلق بدمج المصارف ، الحقه بمشروع تعديل اخر للمادة ١٥ فيه والمتعلقة بالمؤسسة الوطنية لضمان الودائع ..

هكذا ياتي مشروع بنك الانماء في سلسلة تشريعات مالية واقتصادية يدل المشروع المذكور على وجهتها . فحين يضع بنك الانماء ٦٠ مليون ليرة في السوق المالية حصة الدولة فيها أكثر من النصف للمساهمة في مشاريع « انمائية » مختلفة ، وتعفى ارباحه من الضرائب ، ويعامل القطاع الخاص بخطوة استثنائية اذ يحصل على ٢ بالمئة من الارباح قبل توزيع ما يتبقى بعد ذلك بنسب متساوية على الاسهم .. حين يكون هكذا هو وضع بنك الانماء يتبين أن وجهة التشريعات المالية تقوم على تدخل الدولة في الاقتصاد لمصلحة القطاع الخاص ولتأمين مجالات توظيف اثبت، وبمردود ذي امتيازات للودائع المصرفية التي تضطرب بين المضاربات المالية والعقارية والتوظيفات في البنوك الاجنبية ..

الاختلاف حول بنك الانماء

ما أن وافق مجلس الوزراء على مشروع بنك الانماء حتى نال موافقة جميع الاطراف المعنية . فالصناعيون والتجار متفقون على ضرورته . وأقطاب المجلس النيابي اعتبروه من اضخم انجازات العهد . وقد كان منظرو الاقتصاد اللبناني قد اتفقوا في مجلس للتصميم عقد لهذا الشان على الاهمية القصوى لقيام مثل هذا البنك . ولكن هذا الاجماع لا يلبث أن يتحول الى خلافات وتكتلات لا يصعب تبين المصالح التي تعبر عنها حين يتم التعرض لجوهر المشروع وتفاصيله .

سنترك جانبا مسائل الخلاف المتفرقة — دون أن يعني ذلك لا اهميتها — مثل نسبة مشاركة كل من القطاع العام والخاص (ينص المشروع على أن يكون للدولة ٥١ بالمئة من رأسمال البنك كحد ادنى بينما يصيح جعجع رئيس جمعية المصارف : « ان اصحاب المصارف لا يساهمون في مصرف الانماء ما لم يتملكوا أكثرية الاسهم ويكونوا هم على رأس الادارة») ومسالة رأسمال البنك (ينص المشروع على أن يكون رأسمال البنك ٦٠ مليون ل.ل. بينما يستحسن جعجع « ألا يكون في البداية مرتفعا بحيث لا يبلغ في اقصى الحالات اكثر من ٢٥ مليون ل.ل. ») ومسالة مساهمة البنك الدولي الذي يرهن مشاركته في المشروع بسيطرة القطاع الخاص عليه .. لنقصر الحديث هنا على موضوع الخلاف الاساسي ، الذي هو استمرار لمنطق التعديلات المختلفة على قانون النقد والتسليف : كيف يرى المشروع مشاكل الاقتصاد اللبناني وكيف يحاول ان يرد عليها ؟

حول هذه النقطة يمكن تسجيل « اتجاهين » رئيسيين : الاول يتزعمه سابا وتبعه فيه مشرفية ، الاخر يحمل لواءه اصحاب المصارف وبعض التكنوقراطيين ولفيفهم في الحكم ..

الاتجاه الاول يعتبر أن أزمة الاقتصاد اللبناني هي في ندرة التوظيفات المالية المتوسطة والطويلة الاجل . هذه التوظيفات وحدها يمكنها القيام بعملية « انماء » لقطاعين (مركزيين) في الاقتصاد اللبناني وهما الصناعة والسياحة . من هنا كانت ضرورة انشاء بنك يتولى هذه المهمة التي لم يقدم عليها القطاع الخاص حتى اليوم، هذا ما يرتكز اليه مشروع بنك الانماء، وهذا ما شدد عليه مشرفية في اجتماع مجلس التصميم في مطلع هذا الشهر .

أما الاتجاه الاخر فيرى أن المسالة ليست مسالة ودائع بل مسالة مجالات توظيف لها ، وان الوضع الصناعي لا علاقة له بالودائع المصرفية . هذا ما يرمي اليه جعجع حين يقول « ان عدم وجود مصرف للتسليف المتوسط والطويل الاجل لا يشكل عقدة بالنسبة الى تنشيط الصناعة » ويشدد شادر رئيس اللجنة المالية النيابية على النقطة ذاتها اذ برأيه ان المشكلة هي في ايجاد مجالات لتوظيف الودائع الفائضة . وينتهي محمد عطا الله عضو مجلس التصميم الى أن بنك الانماء « لا يشكل عقدة بالنسبة للتنمية الصناعية » ويكمل موضحا « فمشاكل الصناعة اللبنانية لا تتعلق بالتسليف فقط بل تتاثر بسياسة الدولة الخارجية واتصالاتها بالمؤسسات الدولية والسوق العربية المشتركة والسوق الاوروبية المشتركة وغيرها » .

اتجاه الاتفاق

اذا تجاوزنا قشور ادعاءات كل فريق انتهينا الى ان ما يقوله كل طرف « صحيح » . فندرة التوظيفات المالية المتوسطة والطويلة الاجل واقع تثبته النشرات الاحصائية المختلفة . كما أن الصناعة اللبنانية لا يقرر مستقبلها هذا النمط من التوظيفات فقط ، أن وضعها هو نتيجة عوامل متشابكة ومتنوعة تحكمها جميعا سياسة الدولة ومدى استقلال اقتصادها عن الرأسمالية العالمية ...

كما أن ما يسعى اليه مشروع بنك الانماء ليس هو ما يحاول الفريق الثاني أن يبين لاجدواه . فالبنك اذ يدعي « العمل على انماء قطاعي الصناعة والسياحة في الاقتصاد اللبناني » لا يلبث أن يوضح من خلال اشارته لطريقة العمل هذه هدفه الفعلي . فالانماء المذكور يتحقق كما ينص المشروع « عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية وتشجيع توظيف الرساميل المحلية والخارجية » ..

بالاضافة الى « المساهمة في رأسمال الشركات والمؤسسات ومنح القروض المتوسطة والطويلة الاجل وتقديم الكفالات والاشتراك في اصدار وضمان تصريف الاوراق المالية للشركات وتقديم الخدمات المالية والفنية والادارية ». الى جانب ان عمليات البنك تطال « قطاع الخدمات اللازمة لمشاريع الانماء في هذين القطاعين » (الصناعي والسياحي) .

وواضح من هذه النصوص ان مجال العمليات المالية التي يقوم بها البنك هو المجال غير الانتاجي . يؤكد ذلك ادخال نص « قطاع الخدمات » في المشروع ، ونظرا للاتساع الذي يعرفه معنى هذا النص ، يمكن أن تتجه مجمل اموال البنك الى قطاعات لا علاقة لها بالانماء الذي تدعيه الدولة يكفي أن نذكر ان تحويل العملات يتم في القطاع المصرفي (احد قطاعات الخدمات) وهو على علاقة بالانماء السياحي (تحويل اموال السياح ...) ويمكن أن يغطس بنك الانماء في هذه الحالة في مستنقع المضاربات المالية ...

والمضحك أن ياتي بنك للانماء السياحي ، في حين أن هذا القطاع لا يحتاج في معظمه الى توظيفا تبعيدة المدى ، كما انه لا يشكو من اي فقر من ناحية توجه التوظيفات المالية . بل على العكس اذ أن قسما كبيرا من الودائع تجد لها في القطاع السياحي متنفسا مربحا وسريع المردود لعملياتها .

هكذا يبدو ان المشروع لم يذكر الصناعة الا للتذكير . فالانماء الصناعي ، كما يعرف ذلك سابا ايضا كما اشار اليه عطا الله وسواه ، لا يمكن أن يتم الا في سياق خطة اقتصادية ترتكز على استقلال عن السوق الرأسمالية والى مجال عربي يدعم هذا الاستقلال ويقويه . والمشروع حين يتعرض فقط لودائع دون غيرها ، فحديثه عن انماء صناعي بعض من المزاح او الدجل . وابتعاد الحل عن مسالة التوظيفات يؤكده الحال الذي انتهى اليه مصرف التسليف الذي قام سنة ١٩٥٤ بنفس الادعاءات .. وساهمت الدولة فيه حتى اليوم بمئة مليون ل.ل. ومع ذلك لم يحل مشكلة الانماء في البلد ، ولم يحل حتى مشكلة التسليف المتوسط والطويل الاجل .

ننتهي الى أن مشروع بنك الانماء هو هدية العهد لمن يمثل مصالحهم من أصحاب المصارف والتجار وان هؤلاء يقبلون الهدية تحت ستار من الاعتراضات والشكاوى طمعا باكبر منها . وان الدولة تتبع في سياستها الاقتصادية بناء مؤسسات مالية ذات توظيفات مربحة ولا تختلف كثيرا عن نمط التوظيف السائد وارباحها تحمل امتيازات خاصة ، بحيث يمكن لها من خلال ذلك أن تحل أزمة التطور الرأسمالي اللبناني وتخفف من اعبائها مؤكدة حرصها على تمثيل مصالح اربابها ..



تعاونية الاتحاد الوطني

تثبيت القيادة المهنيّة تعويضاً عن التراجع السياسي

انعقد المؤتمر الاول للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في سنة ١٩٧٠ ، واقر في نهاية اجتماعاته مجموعة قرارات حول الغاء المادة ٥٠ وهيكلية نقابية جديدة ، وتعميم التعليم الابتدائي ، وقانون للايجارات. كما أصدر قرارا حول وحدة الطبقة العاملة، ووحدة حركتها النقابية والقضايا الديمقراطية والوطنية العامة ، والعلاقات مع الاتحادات العمالية العالمية التقدمية .

كما تعرض لبعض القرارات الاجتماعية مثل مشروع التعاونية ، ومشروع المركز الطبي ، ولجنة السياحة الاجتماعية ، ولجنة الشباب ، دون تحديد لاية أولوية بين المطالب، باستثناء اضفاء أهمية خاصة على وحدة الحركة النقابية كما يمثلها الاتحاد العمالي العام بحالته الراهنة .

منذ ذاك التاريخ وحتى اليوم تقدمت مطالب وتراجعت مطالب اخرى :

- الضمان الصحي نفذ في اول شباط رغم النواقص التي رافقت اقراره .
- التراجع عن اضراب ٢٥ آيار ابعد — الى حين — طرح قضايا السكن وقضايا العمال الزراعيين والغاء المادة ٥٠ ، وحصر استيراد الدواء بصندوق الضمان .

وبالطبع فان مطلبا كتعميم التعليم الابتدائي المجاني أصبح بعيدا عن الطرح في الوقت الراهن .

لقد تم التراجع عن هذه المطالب بحجة المحافظة على وحدة الحركة النقابية التي لم تكن كافية لتبرير التخاذل . وعم استياء عام لدى قطاعات من الطبقة العاملة التي وصلتها انباء اضراب ٢٥ ايار ، واهتزت مراكز الاقطاع النقابي ، فاصدرت السلطة مرسوما يجدد الهيئات النقابية الحالية لمدة اربع سنوات كرد على هذا الاستياء .

واذا كان هذا التدبير مطمئنا للقيادات النقابية بصورة عامة ، فان قيادات الاتحاد الوطني ملزمة بان تجد تبريرا لاستمرارها ، اضافة لتدابير السلطة . ولما كان التراجع عن اهم المطالب قد حصل وبالطريقة التي حولته الى انتصار بالمحافظة على وحدة الحركة النقابية التي طمست حقيقة توازن القوى وبالتالي كيفية التوجه لتعديله ، كان لا بد من التعويض بتحقيق مسائل مختلفة تهدىء قاعدة الاتحاد الوطني . وهنا تقدمت الى الامام مطالب المقررات الاجتماعية لمؤتمر الاتحاد والتي تشكل بمضمونها خدمات للعمال المنتسبين للاتحاد : المركز الطبي ولجنة السياحة الاجتماعية ، ولجنة الشباب واخيرا مشروع التعاونية الاستهلاكية الذي يعد من اهم هذه المقررات .

اذن في سياق التراجع عن المطالب التي تشكل نقاط صراع مع السلطة واصحاب العمل ، يفهم تقدم المقررات الاجتماعية التي يدعو لها الاتحاد الوطني والتي ترسم سياقا اخر للتحرك هو تقديم الخدمات لاعضاء الاتحاد .

فالمركز الطبي ولجنة السياحة الاجتماعية يقدمان تكاليف الخدمات الطبية وامكان السفر والسياحة بتكاليف اقل من تكاليف الشركات الخاصة التجارية .

اما التعاونية الاستهلاكية فتهدف اولا الى بيع السلع الاستهلاكية باسعار مخفضة نسبة لاسعار السوق مع قلة النسبة بالفرق في بادىء الامر بين المسعرين .

اما الهدف الثاني من التعاونية الذي تشير اليه « الاخبار » وهو كشف الاحتكارات وتلاعبها بالاسعار ، فامكانية تحقيقه جد محدودة ، لقلة الفرق بين اسعار التعاونية واسعار السلع في السوق ، وذلك لاسباب عددتها « الثقافة الوطنية » : استمرار دور الوسيط ، قلة الراسمال وبالتالي عدم القدرة على شراء كميات كبيرة ودفع ثمنها نقدا مما يخفض من كلفتها ، وعدم القدرة على التخزين والبيع في المواسم ، اضافة للرفض المبدئي باستغلال المواسم . اذ ان أسعار التعاونية تتجه نحو الثبات أو التخفيض وليس الارتفاع ، مع أن ارتفاع الاسعار ياتي نتيجة أسباب عديدة لا تقدر التعاونية على التحكم فيها كثيرا ، مثل اسعار المواد المستوردة ، ورفع المنتجين لاسعار سلعهم ، وكذلك الوسطاء، ومضاربة الشركات الاحتكارية .

كل هذه الاسباب تحد من تحقيق الهدف الثاني وتبين أن التعاونية تعالج نتائج غلاء المعيشة وليس اسبابها .

اما الهدف الثالث وهو خلق الروح التعاونية لدى العمال فانه مرهون بتطور قوى الانتاج وضخامة الوحدة الانتاجية وترابط اقسامها وارتفاع مستوى المكننة ، وارتباط الالات ببعضها من حيث تكميل انتاج السلعة .

اما المشاريع الاصطناعية والدعائية لخلق الروح التعاونية مع ما يقف بوجهها من عوائق ، فتجعل تحقيق هذا الهدف بعيدا وجزئيا .

لا نقصد من نقدنا للمشروع أن ننسفه كل نتائجه وايجابياته واهمها : التوفير على أعضاء التعاونية نسبة من أجورهم يمتصها ارتفاع اسعار السلع ، والدعاية بصورة عامة للاتحاد الوطني بصفته مؤسسة نقابية تقدمية تهتم بالشؤون المعيشية للطبقة العاملة ، تميزها عن مؤسسات نقابية يمينية ، مما يكسب الحركة التقدمية مؤيدين جددا .

ان ما نقصده فعلا هو تبيان جزئية نتائج المشروع من حيث نسبة الاستفادة من التقديمات ونسبة المؤيدين الجدد اذ أن احتمال انحصار المساهمة فيه بانصار الاتحاد الوطني أو المؤيدين للحركة التقدمية بصورة عامة وان لم يكونوا من العمال احتمال جد كبير . وكذلك كشف الحملة الاعلامية التي يمارسها الاتحاد الوطني والتي تموه على الطبقة العاملة بصورة عامة ، وأعضائه بصورة خاصة الحقيقة الواضحة وهي أن الاتحاد الوطني والحركة النقابية قد تراجعا أمام هجوم السلطة في ٢٥ آيار ، وانهما تمادا في تراجعهما ليخرجا من سياق الصراع مع السلطة .

مصرف تسليف عمليات السكن

من مشاريع الدولة في التسليف المتوسط والطويل الامد

في أغلب الحلقات التي تتابعت في سلسلة التشريعات الماليه الأخيرة شكل موضوع التوظيفات الماليه المتوسطه والطويله الامد عنصرا بارزا في الاهتمامات التي عالجت الوضع المالي والاقتصادي في محاوله اجتراح الحلول الكفيله بايجاد مخرج لازمة الرأسمالية اللبنانية .

واعتبرت الودائع المتوسطة والطويلة الاجل في نظر الدولة من اهم المنافذ التي يمكن ان تنهي الركود الاقتصادي المتواتر وان تشكل قاعدة ثابتة لسوق مالية وانمائية متطورة . في هذا الاتجاه جاءت تعديلات قانون النقد والتسليف وما رافقه من مشاريع تعديل لتشريعات مالية متفرقة وما انتهت اليه الدولة بخصوص بنك الانماء الذي قدمته على انه من اعظم الانجازات التي تحققت في السنوات الاخيرة (١) .

هدف مشروع مصرف الاسكان :

وكان واضحا من خلال النصوص — عدا الوقائع — ان الدولة لا ترمي من وراء هذه التوظيفات الى عمليات اقتصادية انتاجية ، وكل مشاريعها « الانمائية » لا تتعدى عمليات بنوك القطاع الخاص المعهودة . وقد جاء مشروعها الاخير حول مصرف التسليف لتمويل عمليات الاسكان يؤكد هذا الحكم . فهذا المصرف ذو رأسمال قدره خمسة عشر مليون ل.ل. تساهم الدولة في ثلثه . ولكن مساهمة الدولة الفعلية اكبر من ذلك بكثير، اذ انها تكفل أصدار المصرف لسندات قرض لا تتعدى قيمتها خمسين مليون ل.ل. بينما تخضع ادارة المصرف لهيمنة القطاع الخاص. وهكذا فان الدولة تضع خمسة وستين مليون ل.ل. تحت تصرف القطاع الخاص في ظل ادعاء « انمائي » لا تكتمل المعرفة الحقيقية بابعاده الا من خلال استقصاء لمجمل ما يرمي اليه فعليا . فعدا عما يهدف اليه المشروع من تحريك للسوق الاقتصادية والمالية بمغامرة الدولة بتشغيل كميات كبيرة من الاموال (تساهم الدولة في اكثر من نصف راسمال بنك الانماء ايضا الذي يبلغ راسماله ٦٠ مليون ل.ل.) في مجالات استثمار « جديدة » ساعية من وراء ذلك لتشجيع القطاع الخاص ، وتطمينه بتشريعات تحفظ له ارباحا متميزة ومضمونة دون فوائد . عدا عن ذلك فان مشروع مصرف الاسكان هنا يؤكد على القيم المتداولة في السوق المالية اللبنانية ودورها (المضاربات العقارية) على حساب ذوي الدخل المحدود والمتوسط وباستغلال اقسى وابشع لجماهير الكادحين . فمصرف الاسكان يزيد من الطلب المستمر الذي عرفته قطع الارض من خلال المضاربات العقارية التي خاضتها البنوك منذ اخذت تبحث عن مجال توظيف لودائعها . هذا يعني أن أسعار الارض سوف ترتفع وترتفع معها عمليات المضاربة المتعلقة بها مما يؤدي الى كلفة بناء اكبر وبالتالي الى قيمة ايجارات اشد غلاء . يزيد الطين بلة في هذا الوضع تعديلات الحكومة الاخيرة لقانون تملك الاجانب حيث تمنح زيادة في المهلة الممنوحة للبناء والتي كانت سنتين قبل التعديل ، وحيث يستثنى التملك بالوصية كما بالارث أو البيع (هنا البيع المستثنى هو الذي يتم عن رعايا الدول العربية) من الترخيص .. مما يعزز اكثر قيمة العقارات ويرفع اسهم المضاربة فيها ..

وحين يحصر نظام مصرف الاسكان في بابه الاول المتعلق بالتسليف للمستفيدين من قانون الاسكان ضمان القروض التي يقدمها «بالتامينات العقارية من الدرجة الاولى أو الكفالات المصرفية الصادرة عن مصارف مقبولة عاملة في لبنان» فانه يستثني بذلك جماهير اللبنانيين من العمال والكادحين وذوي الدخل المتدني من امكانية الاستفادة من المشروع . ويكاد المشروع هكذا ينحصر باصحاب العقارات وذوي الدخل المتوسط والمرتفع الذين بامكانهم تامين الشروط المذكورة اعلاه .

وبينما يبدو الباب الثاني المتعلق بنظام الادخار والتسليف لغير المستفيدين من قانون الاسكان يخدم مصلحة ذوي الدخل المحدود بفتحه حسابات لا يقل حدها الادنى عن ٥٠٠ ل.ل. فانه في وضعها للشروط ذاتها التي يفرضها في الباب الاول يستبعد قسما هائلا ممن يمكنهم الاستفادة من المشروع من خارج موظفي الدولة . عدا عن ذلك فانه يمارس عملية استغلال واضحة كاي مصرف عادي حين يحسب للمدخر فائدة على امواله بـ ٣ بالمئة بينما يحسب الفائدة على الاموال التي يقرضه المصرف اياها بـ ٧ بالمئة .

الوسائل التي تستعملها الدولة لتحقيق أهداف المشروع :

من الواضح ان المشروع بشروطه ووجهة عمله لا يمكنه أن يستقطب توظيفات جديدة ، ولا يمكنه ان يستحوذ على اموال ذوي الدخل المتوسط خاصة الا عبر اجراءات خارجية مساعدة . وهذا ما بدات الدولة تمهد له. فخارج الاجراءات المذكورة اعلاه والتي ترفع من قيمة بدلات الايجار ، تقوم لجنة العدل النيابية بتحضير قانون جديد للايجارات باتجاه زيادة ايجارات ما قبل ١٩٤٢ وتحديد نسب زيادات على الايجارات الجديدة كما اقرت مبدأ التخمين ، ومواصفات ضيقة للبناء الفخم ، ونصوص تتيح حرية اكبر للمالك على الاجير .. وقد اقر مجلس الوزراء منذ مدة مشروعا للبناء يقدم تسهيلات كثيرة واعفاءات من قيود متفرقة ..

وجميع هذه الاجراءات تطبق بمنحى ايجاد ظروف سكنية صعبة تضطر المستاجرين من ذوي الدخل المتوسط لان يقدموا اموالهم لاستغلال مصرفي خاص يساهم في حل ازمته على حساب مصلحة الجماهير الواسعة من الكادحين وذوي الدخل المحدود .

ان الدولة تقدم بذلك نموذجا بارزا على نمط الاستعمال « الانمائي » للتوظيفات المتوسطة والطويلة الامد يؤكد على دورها كخادمة امينة لمصالح الراسمالية المحلية والعالمية على حساب الجماهير .

١ — راجع « الحرية » : العدد السابق . وانظر مقال الحرية في هذا الصدد عن بنك الانماء .

معلمات المدارس الخاصّة

استغلال متميز يضاف إلى استغلال المعلمين

يحاول هذا التقرير أن يتلمس سمات خاصة لعملية الاستغلال التي تمارس على المرأة في قطاع التعليم مما يجعل منها فئة متميزة عن المعلمين الذكور ضمن هذا القطاع . فينبغي تعيين هذه الحدود أن نأخذها بعين الاعتبار .

يبدو ان التمايز واضحا في عدة امور :

١ — على صعيد تقسيم العمل : غالبا ما تتولى المعلمات التعليم في الصفوف الصغيرة (تمهيدي — ابتدائي — تكميلي) وذلك ضمن ادعاء عام يجعل المراة قادرة على التعامل مع الاطفال اكثر من الرجل . وصفوف هذه المراحل في المدارس الخاصة الافرادية والمجانية خاصة في المرحلة التمهيدية تكون مكتظة بالتلامذة الصغار بين ٥٠ و ٩٠ تلميذا في الغرفة الواحدة تخصص لهم معلمة واحدة ويستفيد صاحب المدرسة من قانون لا يسمح للدولة بمراقبة صفوف هذه المرحلة مراقبة جدية . هذا الادعاء يكرس عملية استغلال رهيبة : صحيح أن الرجل لا يقبل ان يعلم ٩٠ تلميذا في غرفة واحدة ، ولكن الصحيح ايضا أن المراة ضمن هذا الادعاء يفرض عليها ان تقبل . فتكون النتيجة ان رب العمل يحل معلمة مكان معلمين فيزيد على ارباحه اجر يوم لا يدفع للمعلمة مقابل كل يوم تقبض اجره . هذا عدا أن اجر اليوم المقبوض هو تحت الحد الادنى لا يتجاوز احيانا الربع .

٢ — على صعيد دوافع العمل والتعاقد : غالبا ما تكون الفتاة غير المتزوجة غير مسؤولة عن اعالة اسرتها . فهي تدفع الى العمل لاسباب تتعلق بحرية جزئية تكسبها بانتقالها من البيت الى مكان العمل ، والتخلص من اشغال البيت . وهذا ما يجعلها تقبل باجور منخفضة ، يستغل صاحب العمل هذا الوضع فيدفع لها اجورا في المدارس المجانية لا تتعدى نصف الحد الادنى اكثر الاحيان وبذلك يصبح اجر اليوم الكامل الذي تعمله نصف اجر والنصف الباقي يعود الى جيب صاحب المدرسة .

٣ — عدم استخدام المتزوجات الا نادرا :

أ — لان المراة الحامل تلفت انظار الاولاد لتساؤلات جنسية مما يزعج أصحاب المؤسسة.

ب — لان ذلك يضطرهم لدفع تعويضات امومة ، وان يؤمنوا من ينوب عن المعلمة خلال شهري فرصة الامومة وهذا عبء باستطاعتهم تحاشيه . واذا صدف وتزوجت المعلمة وهي في العمل يدفعها صاحب المدرسة الى الاستقالة بواسطة تعديل طرا على المادة ٣٠ في أيلول ١٩٦٤ ، يميز المعلمة في هذا المجال ، اذ يسمح لها أن تستقيل وتطلب تعويضها خلال السنة المدرسية التي يتم فيها عقد الزواج .

وهذا ما يفسر بالاضافة الى اعتبار المراة ملخوقة للاعمال المنزلية ، يفسر أن نسبة المتزوجات في المؤسسات الكبيرة لا تتجاوز الـ ١٥ بالمئة .

٤ — على الصعيد الايديولوجي العام :

أ — تصور الايديولوجية العامة ، والتي يكرسها أصحاب المدارس ، ان المعلمة رمز للانوثة والنعومة عليها ان تهتم بمظهرها وانوثتها ولطفها ، وعليها أن تكون مثال التضحية أمام تلاميذها وعدم الاهتمام بقضايا مثل قضايا الاجور لانها قضايا مادية عليها أن تترفع عنها أولا وأن لا تضطرها للخروج عن انوثتها وحيائها والتعامل معرب العمل بخشونة هي للرجال فقط !

ب — تستخدم المدرسة عادة لذلك معلمات تخرجن من نفس المدرسة . مما يسمح بممارسة سلطة أبوية وايديولوجية عليهن ما تلبث أن تتدخل في تحديد الاجور والانتماء السياسي والتحرك النقابي بشكل يرضي أصحاب المدرسة .

ج — في المدارس الخاصة المجانية يسعى اصحاب المدارس لفصل المعلمين عن المعلمات وذلك لادعاءات أخلاقية . وطبعا هذه المدارس مختلطة . اذن صاحب المدرسة يخلط الصبيان بالبنات عندما يكون ذلك مصدرا لارباح أكثر ، ولكن عندما يعني اختلاط المعلمات بالمعلمين نوعا من تجانس مهني ضمن المؤسسة يمكن أن يؤدي الى وعي لدى المعلمات ، لا يسمح به ويعتبره « فسق » و « زندقة » .

د — غالبا ما يستخدم أصحاب المدارس الافرادية ضغوط الاهل على بناتهم المعلمات ، لاخضاعهن لشروطهم بما يعود للاجور والتوقيع على الوثائق المزورة وعدم التحرك النقابي .

هـ — تشكل المعلمات ، في هذا النوع من المدارس ، قوة عمل يمكن تجديدها بشروط رخيصة فتشكل منافسة للمعلمين الذكور يؤدي الى نتائج سلبية على أجورهم ووحدتهم .

كانت الامثلة الماخوذة ، حتى الان ، في معظمها من المدارس الافرادية او المجانية التي تستخدم معلمات من أصول ريفية وبمؤهلات متدنية ، متوسطها الشهادة الابتدائية العالية (البروفيه) .

اما في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة التي تصنع فيها الايديولوجية الطائفية والتي تستخدم معلمات من أصول بورجوازية مدينية وبمؤهلات أعلى نسبيا ، غالبا ما لا يبدو الاستغلال حادا .

ويتجلى على الصعيد الايديولوجي بـ :

١ — اعتبار المراة خلقت للاعمال المنزلية .

٢ — بترغيبها بالاستقالة عند الزواج .

ولكن بالرغم من ذلك نجد أن المعلمة في هذه المدارس تضطرها ظروفها المعيشية وشروط زوجها احيانا ، ان تعمل وان لا تخضع للاغراءات .

بين المعلمات نسبة ضئيلة ارتقت الى الوعي السياسي ، فبدأن يعين أن دورهن ليس في الخدمة المنزلية بل يطمحن الى لعب دور كامل . اما الغالبية العظمى بالرغم من ضغط ظروف العيش يعتبرن أن العمل داخل المنزل هو اخر المطاف والعزباء نتيجة هذا الاستغلال لا تحلم سوى بالفارس الذي ياتيها ليطير بها الى عالم ليس فيه عمل ولا أهل .

استنتاجات :

ان الشروط التي تسمح بعملية الاستغلال هذه هي شروط تكونت وتستمر خارج مؤسسة العمل : ضمن العلاقات الطبقية في المجتمع اللبناني ، ضمن مؤسسة الزواج ، ومؤسسة الاهل ، والتشريعات اللبنانية المختصة بالمرأة .. ولا يمكن لاي برنامج نضالي ضمن قطاع المعلمات أن يأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الناشيء ضمن المدرسة بمعزل عن شروطه الخارجية .

لذا فان مطالب وتحركات تطال هذه الشروط ، هي مطالب وتحركات يجب ادخالها الى برنامج العمل في قطاع التعليم الخاص .. لكي لا يصطدم عملنا دائما بالشروط التي يفرضها علينا وضع المعلمات في هذا القطاع .

اجراءات الطرد في الجامعة الأميركية

القمع شرط إستمرار المؤسّسة الأجنبيّة في لعب دورها

قامت ادارة الجامعة الاميركية ، خلال الاسبوع المنصرم ، بطرد ٢٢ طالبا وانذار ٥٣ غيرهم ، ووضعهم تحت التجربة المسلكية . وليست هذه هي المرة الاولى التي تلجأ فيها الادارة الى قمع الحركة الطلابية . بل ان للقمع وأجهزته تراثا عريقا في تاريخ الجامعة .

فمنذ فشل الاضراب الاخير مثلا ، ووضوح عجز الحركة الطلابية في الرد على تحديات الادارة ، قامت هذه الاخيرة بعدة خطوات : فقطعت المنح عن الطلاب الذين شاركوا في الاضراب ، ودبرت اعتقال اخرين متهمة اياهم بخطف أحد عملائها (رئيس رابطة الطلاب الاردنيين الهاشميين) . كما الغت مجلس الطلبة للقضاء على أكبر مكسب انتزعته الحركة الطلابية سنة ٦٧ الا وهو شرعية تمثيلها ومطالبتها بحقوقها . وجاء الطرد والانذار تتويجا لحملة كاملة استهدفت تصفية الحركة الطلابية .

وليس هذا القمع ظاهرة عابرة أو صدفة . ولكن للقمع دلالاته واسبابه . فهذه المؤسسة تلعب دورين رئيسيين بصفتها أحد أركان الاستعمار الثقافي في هذه المنطقة . فهي اولا مركز ضخم لاعداد كوادر أنظمة . المنطقة فعدد الطلاب اللبنانيين لا يبلغ سوى ٤٠ بالمئة . وما تبقى هم من الطلاب العرب والاجانب وهؤلاء اما أن يكونوا أبناء العائلات الحاكمة (الخليج — الاردن) ، واما من طبقات فقيرة يتعلمون على حساب دولتهم ، أو على حساب الدولة الاميركية . وهم الادارة الاساسي بالنسبة للطلاب عامة ، بلورة مفهوم «الديمقراطية» الاميركية ، وخلق كوادر أمينة ومخلصة لانظمتها .

والدور الرئيسي الثاني الذي تلعبه الجامعة هو كونها مركز بحث واستقصاء عن كل اقطار المنطقة ، فقسم التاريخ في الجامعة يعد الان دراسة حول الخليج العربي ، تحت اشراف « مالون » . تاتي هذه الدراسة ابان انسحاب بريطاني ونمو ثورة ظفار ، وتكالب الامبريالية الاميركية للدخول الى المنطقة والجامعة بحاجة لعزلة سياسية عن وسطها الخارجي لكي تستطيع تامين هذين الدورين . ويصبح القمع ضرورة — وليس صدفة — لتامين هذه العزلة . وضرورته تنبع من تحرك الوسط الخارجي ، وتمكنه من ادخال عناصر تهدد السيادة الاميركية داخل الجامعة . وتلغي بالتالي الدورين الرئيسيين للمؤسسة . ففي الاضراب الاخير مثلا ، طرحت الحركة الطلابية شعار لبننة الجامعة الاميركية وذلك بتدخل الدولة في الاشراف على برامج وميزانية الجامعة .

اتى هذا الشعار يضرب عزلة الجامعة . ويطرح التساؤلات حول « دورها التربوي » لذلك فلم تتردد الادارة باللجوء الى القمع .

وعندما يصبح القمع ضرورة فلا بد له من أجهزة خاصة تسهر عليه وتوجهه . أهم هذه الاجهزة في الجامعة هو مكتب الامن ، يرئسه عفيف صفيري ، ولا يستخف بقدرات عفيف. فهو تلقى دورة تدريبية في الولايات المتحدة (٦ أشهر) تعلم فيها كيف تقمع الحركات الطلابية . وهو أبدا ساهر على مكتبه ، ورجاله يسلحهم بالعصي الحديدة اذا دعت الضرورة (هذا ما حصل في الاضراب الاخير) ..

ان القمع الذي تمارسه الجامعة الاميركية والذي مارسته سابقا (احداث المطار ، حلف بغداد) واستحداث اجهزة خاصة بهذا القمع ليست محض صدفة . انها ضرورة من ضرورات الابقاء على عزلة الجامعة الاميركية عن وسطها الخارجي المتحرك .

انتفاضة «أبو كبير»

بقلم : محمود حسين

بعد حوادث السودان الدامية ، واعدام الشفيع ومحجوب، أصدر اتحاد العمال المصريين بيانا يستنكر فيه في حياء ، هذه الاعدامات ، ويعلن فيه اسفه لما يتم في السودان،من اهدار للحريات .

والاتحاد العام للعمال المصريين مؤسسة رسمية ، اعيد تشكيلها حديثا لتلائم متطلبات سياسة حكم السادات . وتمثيلها لمصالح العمال المصريين ، كتمثيل الولايات المتحدة لحركة التحرر القومي . ولذلك كان طبيعيا ان ينزعج نظام السادات ، وان يحس في هذا الاستنكار من جانب الاتحاد العام اصابع القاعدة الساخطة ، التي ذكرتها اعدامات السودان ولاشك بشنق خميس والبقري من قبل النظام الناصري في اغسطس من عام ١٩٥٢ .

وجمع السادات بعدها مباشرة بعض ممثلي العمال المصريين في قصر عابدين ، حيث القى عليهم محاضرة عصماء عن ضرورة وحدة الصف الوطني ازاء العدو ، وعن رفضه لما يسمى بالصراع الطبقي الذي لا تستفيد منه الا الامبريالية والصهيونية .

واذا كان السادات قد وجد من الضروري ان يجمع ممثلي العمال ليوضح لهم بنفسه حدود ديمقراطيته ، وليشرح لهم سياسة نظامه ، التي تلتقي اليوم مع سياسة النظم الليبية والسورية والسودانية في عدائها السافر والحاقد لكل العناصر الوطنية واليسارية ، شيوعية كانت أم ديمقراطية ، فان لهذه «الخطوة» من جانبه اسبابا واسبابا هامة .

اذ لا شك أن السادات كان يحتفظ في ذاكرته بصور حية لما دار في مصر اثناء انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، ولا شك ان الاحداث التي وقعت في كمشيش وفي ابو كبير والتي يطلق عليها الان في مصر « ثورة ابو كبير » كانت قد دقت له ولغيره من اعمدة الطبقة الجديدة ناقوس الخطر ، واوضحت لهم ان ما يقال عن نفاذ صبر الشعب ليس وهما من خلق الحالمين الطائشين الذين لا يدركون واقع الحياة ، ويقراون عن الجماهير في الكتب ، وانما هو واقع يعيشه الكادحون الذين ضاق صدرهم بالقيود التي تزداد كثافة.

أبو كبير

ابو كبير مدينة لا تختلف عن غيرها من المدن المصرية في شيء ، اهلها طيبون ككل سكان مصر ، يواصلون حياتهم اليومية وهم ينتظرون اعلان الساعة التي ستدخل فيها قوات مصر المسلحة ميدان المعركة لتحرر ارض مصر من الاحتلال الصهيوني ، يتابعون اخبار المقاومة في الاردن وانباء المعارك في فيتنام محاولين ان يفهموا سر فشل المناضلين العرب ونجاح المكافحين الفيتناميين .

ومن بين اهالي ابو كبير شخص يدعى محمد علي بشير ، ارتبط بالاوساط الحاكمة وبمخابراتها ، وتفانى في قهر الجماهير ، وفي خدمة النظام ، حتى اصبح امينا للاتحاد الاشتراكي في محافظة الشرقية . وقصة محمد علي بشير لا تختلف كثيرا عن قصة اي امين من امناء تنظيم الحكومة السياسي ، اذ ما كاد يصل الى هذا المنصب حتى جمع حوله مجموعة من الوصوليين والانتهازيين اخذت تعيث في أرض المحافظة فسادا ، وتعمل على جمع الثروة باقصى سرعة قبل ان تفوت الفرصة . ثم جاهد حتى يعين محافظا لاحد اقاليم مصر ..

واستجابت السلطة لصلواته ، وكافاته على خدماته فعينته محافظا لاقليم الغربية ، حيث قضى فترة من فترات عمره ، في نهب الشعب وسلب الطبقات الكادحة ، بمعاونة الحثالة التي التفت حوله . الا انه فوجيء في يوم من الايام باسمه يشطب من قائمة المحافظين ، بعد الصراع الذي تم في مايو على السلطة . فعاد الى بلده مكسور البال ، ليعيث فيها فسادا من جديد .

الا ان الاهالي الذين كانوا قد ضاقوا به وبوصوليته ذرعا ، واجهوه بالعداء . كما أن زملاءه الذين شاركوه السلطة في الماضي تنكروا له بعد أن احسوا أن الرياح لا تملأ اشرعته ، وبعد أن سرت شائعات تقول ان ابعاده تم نتيجة لعلاقاته بالمجموعة المغضوب عليها ، وبان مصيره في المستقبل القريب هو السجن .

حتى كان يوم نشر فيه خبر صغير في جريدة يومية مصرية فحواه ان الرئيس انور السادات قابل الاستاذ محمد علي بشير ، وقضى معه دقائق من ساعاته الثمينة .

واذا بالمحافظ يتذكر صديقه القديم . واذا بوفود كبار الموظفين تتوالى على أبواب محمد علي بشير ، واصلة الود الذي انقطع . الم يلتق « بالرئيس » ؟ والا يعني ذلك ان « السلطة » قد تكون اليوم في حاجة الى خدمات الرجل الذي تخلت عنه بالامس ؟

واعلن محمد علي بشير ، وهو يرى الادارة تحت قدميه ، انه قد قرر العودة الى الاشتغال بالسياسة ، وانه يعتزم ترشيح نفسه في انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، حتى ولو اضطر ، للاسف ، ان يبدأ من القاعدة .

الا أن الاهالي لم يكونوا قد نسوا الماضي حين تذكرت السلطة محافظها القديم مثلما فعلت حثالة الرجعية الجديدة . فاعلنوا انهم لا يرون محمد علي بشير جديرا بتمثيلهم وانهم يابون ان يروا اسمه على قائمة المرشحين . وارسلوا العرائض والبرقيات يحتجون فيها على السماح له ولامثاله بتقديم انفسهم كمرشحين عن الشعب العامل .

الا أن القاهرة ، كعادتها ، اصمت اذنيها عن سماع شكواهم . ومنذ متى تسمح الدولة للشعب بأن يقول رايه في المسائل السياسية؟

وتقدم بشير الى الانتخابات . الا انه تبين أن المرشحين سبعة عشر ، بينما لا تزيد المقاعد عن عشرة . ولما كان يكره لعبة الكراسي الموسيقية فقد بدأ نشاطه من اجل « اقناع » سبعة منهم بالانسحاب حتى يحوز العشرة الباقون كراسيهم بطريقة «ديمقراطية» ودون صراع .

ونجحت اساليبه المعتادة من تهديد وترغيب في اقناع ستة منهم . الا أن ارادته اصطدمت بارادة شاب من الجيل الجديد ، أبى أن يترك محمد علي بشير ان يختار ممثلي بلده في الاتحاد الاشتراكي ، ورفض أن ينسحب .

وقال له بشير ، وقد تربع في مقعده المعتاد في القهوة التي حولها الى مقر له .

— انا هنا اتحدث باسم انور السادات

ورد الشاب :

● انا ارفض ان انسحب واصر على ان يكون الشعب حكما .

وسخر بشير :

— الشعب ؟ أي شعب ؟ اين هو ذلك الشعب ؟! ما الشعب الا مجموعة من .. الخراف !

وفي اليوم التالي جاء الشاب الى موعده مع بشير بعد أن اخفى احد اصدقائه جهاز تسجيل في القهوة . ودارت المناقشة مع بشير . ودار الجهاز . وسجل الشباب راي بشير في الشعب وفي الانتخابات .. وتهديداته المستترة والواضحة للشاب بعد ان فشلت ترغيباته له .

وانتهت المناقشة . وانصرف كل الى حاله .

وفي المساء نفسه اتجه اكثر من سبعة وثلاثين شابا الى مبنى الاتحاد الاشتراكي بالمدينة ، حيث علقوا مكبر صوت اذاع على الشعب تصريحات محمد علي بشير وارائه في ديمقراطية السادات ، ونظامه الحر .

القمع :

وكان من الطبيعي أن يتحرك جهاز الدولة. لا لوقف بشير ولكن لضرب الفتنة التي كانت ستيقظ . واحاطت قوات البوليس بمبنى الاتحاد الاشتراكي . واتجه المامور ممثل النظام، الى داخل المبنى يطلب من الشباب تسليم جهاز التسجيل والشريطين واخلاء مبنى حزب الحكومة . الا ان المجموعة اعتصمت بالمبنى رفضت المطلبين متمسكة بحقها في كشف الحقيقة للشعب ، ومعلنة أن من حقها أن تدخل وان تخرج من مبنى الاتحاد الاشتراكي وقتما يحلو لها . وكان رد المامور انه سيعتقل الشباب داخل المبنى حتى يستجيبوا لطلباته .

وتجمع الاهالي أمام المبنى يحاولون ان يقنعوا المامور بالعدول عن قراره ، مدافعين عن حق ابنائهم في اذاعة التصريحات التي لم يختلقوها وانما سجلوها على لسان بشير نفسه . مثلما جرى من قبل مع جمعة وصبري وغيرهما الا ان المامور رفض ان يستمع اليهم ، واصم اذنيه عن حججهم . ومنذ متى تعير السلطة في مصر صوت الشعب انتباها ؟

وذهب الاهالي الى مبنى التلغراف يحاولون ارسال برقيات احتجاج الى رئيس الجمهورية والى وزير الداخلية ، والى الهيئة التنفيذية المؤقتة للاتحاد الاشتراكي ، يطالبونهم فيها بالتدخل من اجل وضع حد لهذه المهزلة .

الا ان مدير الامن في المدينة أصدر اوامره الى الموظفين بوقف البرقيات ، وبعدم ارسالها .

وعاد الاهالي الى مبنى الاتحاد الاشتراكي. حيث كانت قوات البوليس لا تزال تحاصره.. وعادوا يحاولون اقناع المامور بالتخلي عن عناده . وعاد المامور يكرر رفضه ويهدد باجراءات أخرى اشد واقسى . وطالت المناقشات بين الجانبين واحتدت . وطلب المامور من الاهالي أن يتفرقوا في هدوء ، وان يتركوه يصفي اموره مع الزمرة المتمردة. ورفض الاهالي مغادرة المكان قبل ان ينسحب البوليس ، ويترك ابناءهم احرارا .

واحتدت المناقشات ، فهدد المامور الاهالي بمصير اسود اذا لم يطيعوا الاوامر ،فتحولت المناقشات الى مشاورات .. وتطورت المشادات حتى كادت تصل الى الالتحام .. واصدر المامور اوامره ، واذا بالرصاص يدوي .. واذا باربعة من الاهالي يسقطون قتلى في ابو كبير ..

الانتفاضة :

وهبت المدينة .. كل المدينة . وانتفض الشعب الذي سخر منه بشير واعوانه ، ولم يدرك المامور ما تم ، الا انه راى جماهير غاضبة تندفع في الشوارع بعد أن سرت الانباء سريان النار في الهشيم . الالاف في الشوارع يهدرون في غضب ، وهم يبحثون عن المجرمين القتلة . وعساكر البوليس يفرون من امامهم باحثين عن ملجأ يحميهم من غضب الجماهير بعد ان عجزت كلمة المامور عن وقف المد المندفع . والجماهير تحطم كل المؤسسات الحكومية التي تمر بها .. والنار تندلع في مبنى الاتحاد الاشتراكي الذي تحول هو وغيره من المباني الحكومية الى خراب..

وساد ابو كبير ، لاول مرة منذ فترة طويلة، احساس بالحرية والوحدة والتضامن .

وساعتها ، ساعتها فقط احست القاهرة بما يدور في ابو كبير . وساعتها ، ساعتها فقط تحركت القاهرة لتحاول تهدئة الامور . وارسلت وزير الداخلية ليحقق في الامر . وليتبين ما حدث ، وليذكر الشعب ان الوحدة الوطنية فوق كل شيء ، وان الانفجار ضد القمع الذي يعانيه لا يخدم الا مصالح الامبريالية والصهيونية ، وليطلب من اهالي ابو كبير ان ينسوا فساد المفسدين ، واعدا كالعادة باجراء تحقيق لاكتشاف المسؤولين وعقابهم ، وباقصاء بشير عن الانتخابات .

الا أن الاهالي كانوا قد سئموا هذه النغمة وملوها .. فقد تعلموا من تكرار الوعود أن الدولة لا تخون نفسها !

ولم يستطع وزير الداخلية ان يخترق الحصار الذي فرضه الاهالي على المدينة . فاضطر ان يستقل طائرة هليوكوبتر هبطت به في قلب المدينة .

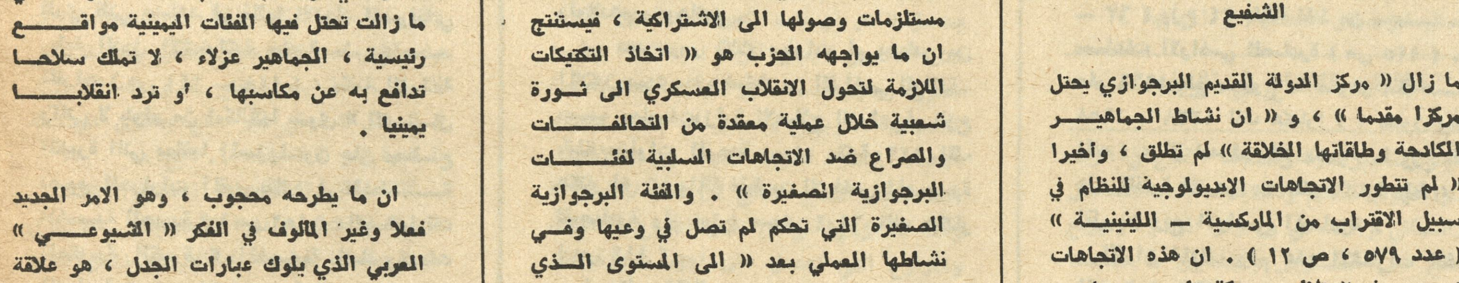
وابو كبير ليست الا مدينة من مدن مصر لا تختلف في كثير او قليل عن بقية المدن المصرية كدمياط .. كالمنصورة .. كالاسكندرية.

وما حدث في ابو كبير في شهر يونيو الماضي حدث من قبل في القاهرة ، وفي دمياط ، وفي المنصورة ، وفي الاسكندرية ، وفي غيرها من المدن .

وسيحدث في المستقبل في اسيوط ، وفي طنطا ، وفي الزقازيق والطبقة الجديدة تدرك ذلك ، وتحاول ان تتلافاه .. الا ان منطق التاريخ لا يخضع لارادة الطبقات الرجعية ، ولا يستجيب لرغباتها وانما يتقدم في اصرار .

وقد عاد الهدوء الى ابو كبير اليوم .. الا ان الرجعية الجديدة لا تملك الا ان تتساءل في قلق عن موعد مكان الانتفاضة القادمة ..

ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي



لماذا استطاع الحزب الشيوعي السوداني وحده ان يطرح مسألة قيادة المرحلة الوطنية الديمقراطية

تشكل وثائق الحزب الشيوعي السوداني ، وفي طليعتها مساهمات عبدالخالق محجوب ، لونا جديدا في النتاج الشيوعي العربي . فهذه الوثائق ترتكز الى علاقات واسعة ومتنوعة مع الواقع السوداني بمختلف قواه الاجتماعية .

« السودانية » واللينينية

وهي واكبت نمو هذه القوى ، وشاركت في عدد من منعطفات التاريخ السوداني المعاصر الحاسمة . فالحزب الشيوعي السوداني لعب دورا منظما بين الجماهير الريفية ، لا سيما صغار الفلاحين والعمال الزراعيين ، كما لعب دورا منظما بين جماهير العمال ، وفي أوساط المثقفين . وكان الى جانب الحزب الشيوعي العراقي ، من الاحزاب الشيوعية العربية القليلة التي استطاعت أن تتغلغل في صفوف الجيش ، جنودا وضباطا (وذلك بعد انقلاب عبود ١٩٥٩) وكان اكثريا في تنظيم الضباط الاحرار . ولم يغب الحزب عن العمل في أوساط النساء . فكان الحزب الوحيد ، مرة أخرى ، الذي احتلت فيه امرأة عربية مرتبة قيادية أساسية .

أ — لقد كان الحزب السوداني اخر الاحزاب الشيوعية العربية ولادة . واذا كان قد نما وهو وثيق الصلة بعدد من الماركسيين المصريين (في الفترة التي عرفت فيها الماركسية المصرية أوج انتاجها مع صبحي وحيدة وشهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس وابراهيم عامر) ، فقد طبعه تطور السودان على هامش التيارات العربية العريضة . كانت « السودانية » طابعه العميق . فلم تكبله تعرجات السياسة الستالينية خلال العقدين الرابع والخامس . وأتاحت له الحدود التي بقي حكم عبود العسكري داخلها أن يستمر ينمو ، تنظيما وفكرا ، دون أن يرتطم بـ « ناصرية » سودانية ، ذات قاعدة جماهيرية وانجازات « متقدمة » ، تنزع منه عددا كبيرا من أسلحته . فاستطاع أن يستكمل بناءه النضالي والنظري ، وأن يرسي قاعدة جماهيرية لم تتوفر لحزب شيوعي اخر في بلادنا .

هذا البناء ، بخصائصه ومميزاته ، هو الذي غذى الفكر الشيوعي في السودان . فأتى فريدا بين المحاولات الفكرية العربية ، من شيوعية وغير شيوعية . بينما نحن نرى فكر بكداش يخضع بصورة دائمة لمتطلبات تكتيكية أو نظرية عامة ، تفرضها ضرورة الالتزام بخط عام (الجبهة الشعبية بعد مؤتمر الاممية السابع عام ١٩٣٥) أو تفرضها حدود لا يمكن تجاوزها (النظرية الستالينية حول تتابع أطوار المجتمعات وضرورة المرحلة البرجوازية) ، نرى ، في طرف اخر ، تحليل قيادة الحزب الشيوعي السوداني منفلتا الى حد بعيد ، مدهش ، من هذا الالتزام . فكان للظواهر الاساسية التي طبعت تاريخ الوطن العربي في ربع القرن الاخير ، دلالات مختلفة في سودان لم تخترقه هذه الظواهر : فالناصرية ، كما بدت من السودان ، لم تفرض الخيار بين الانصهار فيها أو معاداتها . فكان الموقف منها دعما لظاهرة وطنية متقدمة ، عندما خاضت معاركها مع الاستعمار في منتصف الخمسينات ، مع التحصن المستمر في وجه امتدادها السوداني الضعيف .

ب — لكن « سودانية » الحزب الشيوعي لم تفقر المرجع اللينيني . هذه سمة ثانية أساسية . لقد غلبت في أحزاب الاممية الثالثة ، منذ الثلاثينات ، صيغة جبهوية مائعة ، فرضت عليها صفتها الدفاعية أمام النازية ان تتخلى عن حسم مسألة القيادة داخل « الجبهة الشعبية » . ونقلت هذه الصيغة ، بحرفيتها ، الى المستعمرات ، لا سيما حيث كانت الوطأة الستالينية قوية ، نتيجة لضعف الاحزاب الشيوعية . هذا بينما كان قد بدأ خط مختلف تمام الاختلاف ، يتكون في « شبه المستعمرات » اكتمل في الطريق الصيني ، وفي الطريق الفيتنامي بعده. ونلاحظ أن الخلاف بين القيادة الستالينية والقيادة الماوية برز أول ما برز حول الموقف من الكيومانتنغ ، ممثل بورجوازية وطنية مع صن يات صن ، انتقلت الى موقع العمالة للامبريالية مع تشنغ كاي تشك : نتيجة « ضعف » البورجوازية الصينية وترددها في الوقوف في وجه اليابان ، أكد ماوتسي تونغ على قيادة الطبقة العاملة للثورة الديمقراطية الوطنية ، ثورة التحرر من الغزو الياباني وتحرير الفلاحين من أسياد الحرب وكبار الملاكين . وقد شكلت الجبهوية ، في صيغتها القديمة نفسها ، وما زالت تشكل ، محور تحليل الاحزاب التحريفية العربية . وهي تستعيد صيغة الثلاثينات ، وتضع القوة الجديدة الصاعدة محل القوة القديمة التي تكون قد سقطت : حلت بورجوازية الدولة محل « البورجوازية الوطنية » في حلف ضد الاستعمار ، لم يتوقف عن الاتساع والتعمق .. وفي الطريق سقط ، فيما سقط ، تشديد خالد بكداش على أن ما من بورجوازية وطنية تصمد في وجه الاستعمار ، وترفض التعاون معه ، في غياب حركة عمالية منظمة وقوية .

نقد الجبهوية

ان الخط الفكري لقيادة محجوب ينفصل انفصالا تاما عن الخط الجبهوي التقليدي الذي انحدر الى الوطن العربي من المؤتمر السابع للاممية الثالثة ، عبر مواقف وتحليل بكداش ، وانتهى الى ذيلية الاحزاب التحريفية : قيادات نصار (الاردن) والشاوي (لبنان) ويعطة (المغرب) وفيصل (سوريا) .. فالتاكيد المحوري الذي يشكل لازمة تقرير المحجوب يتلخص في المقطع التالي :

« والحزب الشيوعي السوداني اتضحت معالمه وأصبح يتحول بالتدريج الى حزب شيوعي خلال مراحل مختلفة من الصراع الايديولوجي الذي يعكس صراعات طبقية بين المجتمع . يمكننا أن نقول على وجه التحديد أن الحزب الشيوعي في تاريخه الفكري كان يتلو بالتدرج الى الايديولوجية الشيوعية خلال الصراع ضد أفكار الفئات والطبقات التي تشترك معه في نقطة أو أكثر من نقطة في المراحل المختلفة للثورة السودانية » (الحرية — عدد ٥٧٧ — ص ١٤) .

من هذا الموقف المبدئي والتاريخي يعبر التقرير الى صلب المواقف السياسية التي واجه بها الحزب الشيوعي السوداني النظام العسكري الفاشي : استقلال الطبقة العاملة وتنظيماتها ، قيادتها لقوى الثورة الديمقراطية الوطنية ، اطلاق الصراع الجماهيري الطبقي في مرحلة انجاز هذه الثورة . وتلتقي هذه الموجهة باللينينية ، أي بالمحور الذي لازم باستمرار مراحل تكون الفكر والنضال اللينيني، منذ كتابات ١٨٩٧ (حول برنامج الحزب الاشتراكي — الديمقراطي) حتى موضوعات لينين حول المسألة الكولونيالية في المؤتمر الثاني للاممية (وهي موضوعات سيترجع تقرير محجوب فقرة من فقراتها . وقد كرر هذا المحور ، وعمق في ظروف جد مختلفة وفي أطر متباينة ، موضوعة رسم حدود ايديولوجية لا التباس حولها بين الطبقة العاملة ، في وضعها ومهامها وبرنامجها ، وبين حلفائها المتتابعين . بذلك لا يشكل المرجع اللينيني ، في فكر قيادة محجوب ، اداء لفريضة ولا تكرارا فارغا لمقتطفات محنطة ، فالمرجع اللينيني هنا، تجديد تاريخي لحقيقة المواجهة اللينينية لقضايا الثورة ، ولقيادة الطبقة العاملة لها . وفي التقاء المرجع اللينيني المتجدد مع الصلة العميقة بالواقع السوداني ، ميزتا الحزب الشيوعي السوداني ، تأكيد لحقيقة اللينينية دليلا للثورة .

في مواجهة الاحداث الاخيرة

اذا كان فكر القيادة الشيوعية السودانية قد تكون ونضج بالانفتاح الواسع على التاريخ السوداني ، فان الامانة لهذا الفكر تفرض المضي في الطريق التي شقها : طريق مواجهة الفكر بالتاريخ . ولم يكن محجوب نفسه يعتبر أن هذه المواجهة أمر ثانوي . فهو قد رفض أن يهرب عندما أدرك أن انقلاب هاشم العطا قد فشل في محاولة تحويل الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية ، كما يروي اريك رولو ، مراسل « لوموند » . رفض أن يهرب لانه ربط بين فشل المحاولة وبين وجهة سياسية كان هو دعا اليها ، ودافع عنها . لذلك لم تكن شجاعة محجوب — ورفاقه — موقفا فرديا خارقا ، وهو الشيوعي الاصيل ، كانت شجاعته التزاما بلا تردد بوجهة ربط نضاله واستمراره بحقيقتها حتى اذا استنفذت هذه الحقيقة رفض أن يتنصل منها . في مرحلة من تاريخنا ترددت في تمجيد الموت نبرات فاشية (« يحيا الموت » على حد قول أحد جنرالات فرنكو) ، أعاد عبد الخالق محجوب لموت المناضلين دلالته في خدمة حقيقة لا تدعي الازل !

ان مواجهة تقرير محجوب بالحدث الذي شكل مصبه ، أي بمحاولة هاشم العطا ، هي استجابة لخط التقرير الذي حاول الحفاظ على هذه المواجهة في كل سطوره . ولا يعني فشل المحاولة حكما على الخط الذي كانت المحاولة نفسها نهايته ، الا في منطق يتناول العمل وكأنه نتاج جامد ، مغلق ومتجانس ، ان تناول عمل محجوب ، الذي نحن بصدده ، كنتاج متحرك ومتناقض يساهم في دفعنا الى أن نعي وندرك أمورا حاسمة ما كنا لنعيها وندركها لولا حركة العمل وتناقضاته .

ما هي عناصر النص الاساسية ، في رأينا ؟

الموقفان اليميني والشيوعي

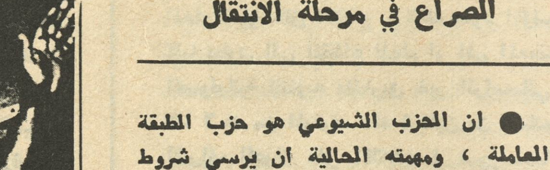
● طرح التعاون مع قيادة انقلاب ٢٥ أيار ١٩٦٩ مسألة علاقة القوى المشاركة في الثورة الوطنية الديمقراطية ، فيما بينها . بينما يعتبر التيار اليميني (أحمد سليمان ، معاوية ابراهيم) القوات المسلحة عنصرا سياسيا متماسكا يمثل وحدة مستقلة في موقفها ، على الحزب الشيوعي ان يلتحق بها دون شروط ، يرفض تقرير محجوب هذه المقولة ، مضمونا ومنهجا . المضمون : « الشيء الجوهري هو أن تحشد الجماهير وتعد فكريا وتنظيميا حتى نصل الى مستوى استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية » . المنهج : « ان الحديث عن اجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع ، ومن ثم اعتبارها شيئا مميزا عن الفئات والطبقات الاجتماعية التي جرت في السلطة وفشلت ، غير سليم ومجاف للحقيقة ... والقوات المسلحة لا تخرج من اطار التحليل الطبقي » (عدد ٥٧٧ — ص ١٣) . لكن اجهزة الدولة لا تنحل الى الفئات التي تتكون منها ، بل هي تملك وحدتها ، وهي وحدة طبقية : « فالقوات المسلحة السودانية ما زالت قائمة كجهاز ، القيادة فيه للضباط ، العملية العسكرية (الانقلاب) تمت ايضا تحت قيادة اقسام من الضباط . وطبيعة اي جهاز أو حركة سياسية أو تنظيمية نبحث عنها في طبيعة قيادتها . ان الجنود في القوات المسلحة السودانية لم يتحركوا كقوة مستقلة ولم يدخلوا حركة الصراع الاجتماعي والطبقي مستقلين عن قيادتهم كما حدث مثلا في ثورتي فبراير وأوكتوبر ١٩١٧ بروسيا حينما تصرف الجنود كفلاحين يحملون السلاح » (عدد ٥٧٨ — ص ١١) . وضباط الجيش السوداني ، في معظمهم ، بورجوازيون صغار .

الصراع في مرحلة الانتقال

● ان الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة ، ومهمته الحالية أن يرسي شروط قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديمقراطية التي « هي ثورة الاصلاح الزراعي» ولا يمكن أن تصل الى نتيجتها المنطقية الا باستنهاض جماهير الكادحين من المزارعين على نطاق واسع وادخالهم ميادين الصراع السياسي والاقتصادي والفكري ، (عدد ٥٧٧ ، ص ١٤) واستنهاض الجماهير يتطلب شروطا لا يمكن أن يفي بها انقلاب عسكري ، مهما كانت عناصره « تقدمية » . ويرجع محجوب الى خطأ وقع فيه الحزب ، وهو تغليبه « الحلف السياسي على قضايا التمايز الايديولوجي بين الفكر الديمقراطي الثوري والفكر الشيوعي » . لكن المسألة ليست مسألة التمايز الايديولوجي فقط ، على أهميتها ، فعلى الثورة الديمقراطية الوطنية ن تنجز مهمة تحرير البلاد من التبعية ، وعليها أن « تصفي كل القيود القديمة والتكوينات السابقة للراسمالية » . والفترة التي تتم فيها هذه التصفية وتنجز فيها مهمة التحرير فترة تحكمها قوانين الصراع الطبقي : « فالصراع ضد أعداء الثورة الديمقراطية ومن اجل تحرر الجماهير من نفوذها ، صراع طبقي ، والصراع ضد الاستعمار الحديث أيضا صراع طبقي في معناه الواسع ، والصراع لكي تتطور الاحوال حتى تحسم هذه الفترة لصالح الاشتراكية أيضا صراع طبقي » (عدد ٥٧٩ — ص ١٢) . لكن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تتصدى لهذه الصراعات ، وأن تحسمها لصالح الاشتراكية اذا لم تكن لها « حريتها في العمل لبدء الحلف مع الجماهير الكادحة .. وان حسم هذه الفترة حسما جذريا خلال عمليات طويلة من التطور لا يمكن أن يتم الا بنمو وضع الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي بين جماهير الكادحين وما من سلطة تستطيع مواجهة الثورة الاشتراكية غير سلطة الطبقة العاملة المتحالفة مع كادحي المزارعين (دكتاتورية البروليتاريا) مهما تعددت صورها » .

الحكم الناصري

● في ضوء ضرورة هذه القيادة شرطا تاريخيا لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وحسم مسائلها باتجاه الاشتراكية ، يحاكم محجوب انجازات الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، أي يحاكم منجزات الناصرية . فهو يرى أن نكسة حزيران اكدت ضرورة اقتراب عناصر الديمقراطيين الثوريين من الماركسية . وضرورة أن تعالج قضايا جهاز الدولة وديمقراطية الجماهير والحزب الطليعي من منظار الماركسية — اللينينية . (عدد ٥٧٨ — ص ١٢) . لكن رغم بيان ٢٠ مارس ،



الشفيع

ما زال « مركز الدولة القديم البرجوازي يحتل مركزا مقدما » ، و « ان نشاط الجماهير الكادحة وطاقاتها الخلاقة » لم تطلق ، وأخيرا « لم تتطور الاتجاهات الايديولوجية للنظام في سبيل الاقتراب من الماركسية — اللينينية » (عدد ٥٧٩ ، ص ١٢) . ان هذه الاتجاهات تجسدت في « تنظيم وحركة تلعب دورها بين السلطة العسكرية .. (و) أصبحت تشكل عقبة أمام تطور الثورة السودانية » .

انجازات الناصرية السودانية

● وفي ضوء ضرورة قيادة الطبقة العاملة يحاكم محجوب انجازات السلطة السودانية نفسها . فالقرار الخاص بالادارة الاهلية اجراء جزئي لا يحرر ، بما فيه الكفاية ، مزارعي القرى والبوادي من التسلط الاداري للقوى المستغلة . أما قانون تعديل الايجارات فلم يلغ الاسس المجحفة التي تقدر على أساسها الايجارات الجديدة . وقانون الهيئة القضائية تراجع عن توسيع السلطة في قمة الجهاز القضائي ووضعها في يد فرد هو رئيس القضاء ، كما أنه احتفظ بنظامين ، شرعي ومدني ، بدل علمنة الحياة السياسية. وقانون الرقابة الادارية ، بدل أن يكل هذه الرقابة الى العاملين في اجهزة الدولة خلق جهازا بيروقراطيا جديدا يزيد في تعقيد العمل الاداري ، وفي غياب رقابة العاملين أنفسهم لا بد أن يتحول « الجهاز المنفصل البعيد عن الرقابة الجماهيرية » الى سلطة بوليسية (عدد ٥٧٩ — ص ١٣) . وعقد قرض ليبي ذهب نصفه لتنمية القطاع الراسمالي . وحل الامران نمرة (١) و (٢) جميع الاحزاب السياسية وحرما الاضراب للجماهير العاملة. وقد تحملت الطبقة العاملة والعاملون من ذوي الدخول المنخفضة من الاجراءات الضريبية ٣٦ مليون جنيه من مجموع تقديرات ٥٩ مليون جنيه ، مما أدى الى انخفاض حقيقي في مستوى مداخيل الطبقة العاملة والعاملين . ولم يستفد من مشروع الاستيعاب في مجال التعليم ، الا ميسورو الحال . ولم تشرك نقابات المعلمين في التخطيط التربوي ، كما أن الاتحادات الطلابية الغيت . وفرض الحكم على الحزب الشيوعي مندوبيه في التحالف بينما عادت تسود في القوات المسلحة العلاقات القديمة القائمة على الاسس التقليدية .

من الديمقراطية الى الاشتراكية

● « الطبقة العاملة لا تصل الى الاشتراكية الا عبر الديمقراطية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا » . يقر التقرير بان تدابير حكم النميري لا توفر للطبقة العاملة مستلزمات وصولها الى الاشتراكية ، فيستنتج ان ما يواجهه الحزب هو « اتخاذ التكتيكات اللازمة لتحول الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية خلال عملية معقدة من التحالفات والصراع ضد الاتجاهات السلبية لفئات البرجوازية الصغيرة » . والفئة البرجوازية الصغيرة التي تحكم لم تصل في وعيها وفي نشاطها العملي بعد « الى المستوى الذي وصلت اليه تلك الفئات المتقدمة من بين المزارعين والطلاب الخ . »

لكن رفعها الى هذا المستوى يتم من خارجها ، برفع نضال الجماهير الى ذروة النشاط الثوري . عند طرح مسالة الخطة يجيب التقرير : « بوجود سلطة من البرجوازية الصغيرة المناهضة للاستعمار والتي تتجه وجهة ديمقراطية وثورية يحتل العمل الدعائي مركزا مقدما ورئيسيا في نضالنا العملي .. ان خط الاقناع هو خط غني بالصراع الطبقي عبر هذه الفترة .. ان طرح الثورة الاشتراكية قبل انجاز الديمقراطية أو استيلاء الشيوعيين على السلطة تفاديا لمرحلة الديمقراطية ، خطأ ، واتجاه يساري يتغاضى عن طبيعة الفترة التي تمر بها الثورة السودانية » (عدد ٥٨٠ — ص ١٤ — ١٥) .

التناقض في التحالف

استرجعنا ، ببعض الاستفاضة ، الخطوط الرئيسية لتحليل التقرير ، لكي نبرز عناصر التماسك في الموقف ، ونحدد النقطة التي يتلاشى فيها هذا التماسك .

يتتابع التحليل بصورة منسجمة ما دام يعين علاقات القوى في المجتمع والسلطة السودانيين . واستعراض اجراءات الحكم خلال السنة الاولى لتولي السلطة لا تترك مجالا للشك في طبيعة هذا الحكم . طوال الاستعراض تبرز متطلبات الحركة الجماهيرية، امثلها الحزب الشيوعي كلها ام مثل بعضها ، متناقضة مع خط الحكم :

— تستجيب اجراءات الحكم ، في مختلف المجالات لمصالح البرجوازية الصغيرة : في التعليم ، والسكن ، والضرائب . وهي تهادن التكوينات السابقة للراسمالية : الادارة المحلية والبطء في ضرب سيطرة العلاقات العائلية والقبلية والدينية . وتحرص على دعم القطاع الخاص ، الراسمالي ، بقروض خارجية . ويتم ذلك على حساب الطبقة العاملة والكادحين الريفيين والعاملين عامة .

— تكبل اجراءات اخرى نهوض حركة الجماهير واستكمالها لتنظيمها : حل الاحزاب والنقابات ، تحريم الاضرب ... بينما تسترجع اجهزة القمع ، وفي طليعتها القوات المسلحة ، علاقاتها السابقة ويضعف تاثير الضباط الاحرار في أوساطها . تجاه هذه القوات التي ما زالت تحتل فيها الفئات اليمينية مواقع رئيسية ، الجماهير عزلاء ، لا تملك سلاحا تدافع به عن مكاسبها ، أو ترد انقلابا يمينيا .

ان ما يطرحه محجوب ، وهو الامر الجديد فعلا وغير المألوف في الفكر « الشيوعي » العربي الذي يلوك عبارات الجدل ، هو علاقة تناقض — تحالف مع البرجوازية الصغيرة ، لا سيما مع الفئة الحاكمة منها . وهذا هو مضمون الحكومة الظرفية . لكن العنصر الغالب في العلاقة هو عنصر التناقض . بينما يشيد التقرير بمعاداة الاستعمار وصداقة الاتحاد السوفياتي لدى فريق الضباط الحاكم ، يبرز بوضوح قاطع تردي الخط الداخلي في بناء السلطة الديمقراطية ، وقمع التنظيمات الجماهيرية . وفي كل تناقض عنصر غالب وهنا أساس الصراع . من يشكل العنصر الغالب في السلطة ؟ اذا كان الحكم يعمل على حسم مسائل الثورة الوطنية الديمقراطية باتجاه الاشتراكية ، فلا شك أن الطبقة العاملة هي التي يجب أن تحتل موقع القيادة فلا اشتراكية بدون قيادة الطبقة العاملة . والطبقة العاملة السودانية في موقع القيادة الفعلي : بتنظيماتها وحزبها ، ببرنامجها وشعاراتها . لكن ما يحول دونها ودون احتلال موقع القيادة والتنظيم لجماهير الشعب الكادحة العاملة هو استيلاء فريق بورجوازي صغير ، « وطني ثوري » على مقاليد الحكم : الادارة والقوات المسلحة .

يبدو واضحا ان عنصر التناقض يتطور حتى الانفجار في سياق التحليل . بينما يقابله عنصر توافق وتحالف متضائل . عندما يستعير محجوب من التنظير السوفياتي التحريفي عبارة « التطور اللاراسمالي » تبدو العبارة جانبية ، لا تنضبط في السياق العام الا زورا . اذا كانت نواة « التطور اللاراسمالي » تكوين قطاع عام ، فما هو وزن هذا القطاع مقابل كل الاجراءات السياسية والتنظيمية التي تؤدي الى خنق الصراع الطبقي ؟ من الواضح أن الميزان يميل بشدة جهة اجراءات قمع الطبقة العاملة وتقييد مبادرتها . فاذا بالقطاع العام مطية نخبة من الاداريين والضباط ، واذا تقهقر تحول الى قطاع يمد الراسمالية المحلية بالطاقة وبالتجهيزات الاساسية ، ويوفر عليها تكاليف التسويق ..

البقية في العدد القادم



كتب

«اقتصاد سورية الحديثة» في نظر كتّب التحريفية السوفياتية

المسألة الزراعية.. والعلاقات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي

تنشر «الحرية» القسم الثاني والاخير من دراسة حول «اقتصاد سورية الحديثة»:

المسالة الزراعية

لا تقتصر النعوت «الايجابية» ضمن شروط توطد القطاع العام والمعونة السوفياتية على القطاع الصناعي وحده، بل ان ثمة تفاؤلا في مستقبل التنمية الزراعية يرهنه المؤلف بعدد من العوامل التقنية البحتة: مشاريع الري التي يساعد في بنائها الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الاشتراكية خاصة مشروع سد الفرات (ص ١٤١ — ١٤٨)، مكننة الزراعة والتي لا يتوفر من امكاناتها سوى «الامال الكبيرة التي يعلقها المسؤولون على مصنع تجميع الجرارات المقرر بناؤه في الخطة الخمسية الجديدة» (ص ١٥٢)، الاستثمارات الحكومية الكبيرة» المخصصة للمشروعات الزراعية: «٢٤٥٤ مليون ليرة سورية» (ص ١٨٤)..

لكن هذا التفاؤل لا يرتكز على صعيد الواقع الى أية امكانية فعلية. فامكانية تخطي التخلف في الريف اي كسر العلاقات المعيقة للانتاج فيه لا ترتهن بعوامل تقنية مجردة عن المصالح الطبقية التي تمليها.. انها جزء من تقنية برنامج ديمقراطي وطني تصوغه مصالح الطبقة العاملة وتنفذه القيادة السياسية العمالية في البلاد..

لذلك فالمؤلف حين يعرض الاصلاح الزراعي السوري ويبين ثغراته وعجزه عن احداث نمو زراعي في البلاد، يتناسى القاعدة الطبقية التي ارتكزت عليها تدابير الاصلاح الزراعي.

ماذا عن الاصلاح الزراعي؟

بلغت مساحة الاراضي التي افترض ان تصادر بموجب قانون ٥٨، حسب المعلومات الرسمية ١٫٥٤٣٫٦٣٤ هكتارا..

— لم يسمح قانون عام ٥٨ للملاكين الزراعيين بامتلاك اكثر من ٨٠ هكتارا من الاراضي المروية (او الاراضي ذات الاشجار المثمرة) او اكثر من ٣٠٠ هكتار من الاراضي البعلية.. ويحق للملاكين أن يستبقوا لاولادهم وزوجاتهم بمعدل ١٠ هكتارات للفرد الواحد من الاراضي المروية و ٤٠ هكتارا من الاراضي البعلية.. وبهذا يستطيع المالك ان يحتفظ لنفسه كحد اقصى بـ ١٢٠ هكتارا من الاراضي المروية و ٤٦٠ هكتارا من الاراضي البعلية. (ص ١١٠).

— يدفع التعويض بمقدار اجرة الارض بعشر مرات على شكل سندات حكومية مدة تداولها ٤٠ عاما مع فائدة قدرها ١٫٥ بالمئة.

— نص القانون على توزيع الاراضي المصادرة على الشكل التالي: لكل اسرة ما لا يزيد عن ٨ هكتارات من الاراضي المروية و ٣٠ هكتارا من الاراضي البعلية، يسدد الفلاح الذي استفاد من الاصلاح الزراعي خلال ٤٠ عاما تعويضا يتضمن ثمن الاراضي بفائدة ١٫٥ بالمئة و ١٠ بالمئة منه لتغطية نفقات لجنة اجراء الاصلاح الزراعي.

— يبلغ مجموع الاسر الفلاحية التي كانت ستستفيد من قانون ٥٨: ١١٠ الالاف اسرة، اي حسب تقدير المؤلف ثلث عدد الاسر الفلاحية التي لا تملك الاراضي.

حتى هنا يسجل المؤلف العيوب التالية على القانون:

— ميز القانون بين الاراضي المروية والبعلية فقط ولم يميز بين المناطق.

— اعطى مالكي الارض الحق ان يعينوا بانفسهم قطع الارض التي يستبقونها لانفسهم واولادهم وزوجاتهم.

— بعد مرور ثلاث سنوات لم يصادر من الملاكين سوى جزء ضئيل من الاراضي الزائدة. حسب معلومات وزارة الاصلاح الزراعي لم تنزع طيلة سنوات الوحدة سوى ملكية ٨٢٣ الف هكتار اي ٥٣ بالمئة فقط من الاراضي المعدة للمصادرة ولم يوزع سوى ٦١٫٢ الف هكتار (ص ١١٤).

ثم يتابع المؤلف:

— في عهد حكومة الدواليبي حدثت بعض التغييرات التشريعية التي استهدفت «ابقاء مساحات اكبر من الاراضي في ايدي الملاكين الكبار وتمديد فترة تنفيذ الاصلاح» (ص ١١٤ — ١١٥).

— في عهد حكومة العظمة بذلت محاولات لوضع قانون الاصلاح الزراعي موضع التنفيذ: بلغ مجموع ما وزع من الاراضي من شهر نيسان حتى نهاية عام ١٩٦٢ (٨٧٫٠٤٠) هكتارا من اراضي الملاكين شملت ١٧٤ قرية، حصل على هذه الاراضي ٦٫٠٦٥ اسرة فلاحية، ووزع بالاضافة الى ذلك ما يزيد عن ١٠٠ الف هكتار من اراضي الدولة (ص ١١٨).

— مع الانقلاب البعثي عام ٦٣ ادخل قانون الاصلاح الزراعي تعديلات من جديد: اصبح الحد الاقصى لمساحة الاراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد الواحد من الملاكين يختلف حسب المنطقة ويتقرر تبعا لجملة من العوامل: المنطقة، طريقة الري، نسبة الامطار (بالنسبة للاراضي المروية، مثلا ١٥ هكتارا في منطقة الغوطة، ٢٠ في الضواحي القريبة منها، ٢٥ في منطقة البطيحة.. الخ بالنسبة للاراضي البعلية سمح للمالك بـ ٨٠ هكتارا في المناطق التي لا تزيد فيها كمية الامطار عن ٥٠٠ مم، ١٢٠ هكتارا بين ٥٠٠ بـ ٣٥٠ مم، ٢٠٠ في المناطق دون ٣٥٠ مم.) وسمح للمالك ان يحتفظ لكل زوجة ولكل ولد بقطعة من الارض بحيث لا تزيد في مجموعها عن ٨٠ بالمئة من مجموع المساحة المسموح لها بتملكها. (ص ١١٩).

— قرر القانون دفع التعويضات للمالكين خلال ٤٠ عاما بفائدة ١٫٥ واخذت الدولة على عاتقها تعويض خسارة الملاكين واعفي الفلاحون من دفع ثمن الارض، بيد انهم الزموا بدفع ٢٥ بالمئة من ثمن الارض الى صندوق التعاونيات الجماعي... ولا تتجاوز مساحات الاراضي الموزعة على الفلاحين بموجب قانون الاصلاح الجديد ٨ هكتارات من الاراضي المروية او ٣٠٠ هكتارا من الاراضي البعلية حيث تزيد كمية الامطار عن ٣٥٠ مم في السنة و ٤٥ هكتارا في المناطق التي تقل فيها كمية الامطار عن ٣٥٠ مم (ص ١١٩).

هذه الاحصاءات التي ينقلها المؤلف عن مراجع «رسمية» تحمل دلالات طبقية واضحة لا يستنكف المؤلف من الاشارة لها مباشرة: فهو يؤكد ان جميع قوانين الاصلاح الزراعي تحمل «صفة مشتركة» هي انها «ابقت للاقطاعيين مساحات كبيرة للغاية من الارض»، «ولم تتضمن تغييرا جذريا للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية في الريف» (ص ١٢٢)، ولم ترفع من انتاجية العمل الزراعي. بالاضافة الى ذلك، التوزيع لم يكتمل وقد جرى ببطء شديد: «في غضون خمس سنوات (٥٨ — ٦٣) وزع ٢٤ بالمئة فقط من مجموع مساحات الاراضي الصادرة (ص ١٢٥). في عام ١٩٦٦ بلغ مجموع ما صودر منذ عام ١٩٥٨ ١٢٢٨ الف هكتارا (١ مليون و٢٢٨ الف)، الا انه لم يبلغ مجموع ما وزع خلال هذه الفترة الا ٢٥٢٫٥ الف هكتارا فقط، اي اقل من ربع الاراضي المصادرة.

الا ان المؤلف رغم هذه الاشارات الخجلة التي تفرضها الارقام فرضا، يتجنب تحديد الهوية الطبقية للحكم، يتجنب استذكار ما أكده في الفصل الاول عن قيام «تحالف ديمقراطي، معادي للبرجوازية والاقطاع» فهو لا يريد أن يعترف أن من تصدر عنهم قوانين الاصلاح الزراعي، انما قد أصبحوا بدورهم برجوازية دولة متحالفة مع اغنياء الفلاحين وانهم حبيسوا ازمة الطريق الراسمالي الجديد.

انه يستصرح فقط المسؤولين السوريين ومؤتمرات حزب البعث ليشاطرهم أوهامهم وآمالهم وبمتدح معونة الاتحاد السوفياتي ليراها شرط تحقيق ما تصبو اليه تلك التصريحات، هذا هو منهج المعالجة البديل لتحليل القوى الاجتماعية والسياسية وهو منهج تكنوقراطي برجوازي ينظر الى الامكانات والاحتمالات خارج صراع الطبقات ومصالحها.. فمشاريع المكننة والري والهندسة الزراعية التي يعرضها المؤلف (ص ١٤١ — ١٨٤) كفيلة بحل مشاكل الزراعة في سوريا. لكن التعبئة السياسية لجماهير العمال والفلاحين صاحبة المصلحة الاساسية في تحقيق هذه المشاريع، مشاركتها في وضع الخطط وتنفيذها، رقابتها على عملية التنفيذ.. كلها أمور لا تدخل ضمن المنهج التكنوقراطي..

هل تحل مسالة مكننة الزراعة في سوريا والصناعة الثقيلة معدومة؟ هل يمكن أن تنفذ مشاريع الخطة وهي لا تزال في معظمها ارقاما وتصريحات ضمن هيمنة المصالح الضيقة للطبقة الحاكمة؟ (المعاشات المرتفعة للضباط، الكوبراتيف الذي يبيع لهؤلاء: السلع الاستهلاكية بسعر الكلفة، قانون وضع اليد على المساكن لمصلحة الضباط، حق الضابط في اقتراض ١٥ الف ليرة لشراء شقة خاصة، احتكار الحزبيين للوظائف.. هذا عدا التنفيع والرشوة وتبذير الاموال).

العلاقات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي والتعاونيات الزراعية

ان المؤلف شانه شان المنظرين السوفيات واتباعهم، لا يعتقدون بوجود علاقات راسمالية في القطاع العام. فهذه العلاقات لا تتواجد الا في القطاع الخاص، اي ضمن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. لذلك يعود المؤلف كلما تطرق الى القطاع العام أو الى المعونة السوفياتية للتنويه بالطريق غير الراسمالي. هنا لا بد من الوقوف عند شكلين من اشكال اشراف الدولة على الملكيات في سوريا: مجالس الادارات في المصانع، ومجالس الادارات في التعاونيات الزراعية. هذا التحول الشكلي (القانوني) للملكية هل يشتمل بذاته على تحويل لطبيعة علاقات الانتاج؟

هذه المرة ايضا، يمكن الرجوع الى معلومات الكتاب نفسه: «نص نظام الادارة الذاتية» الصادر بموجب المرسوم رقم ٥٦ عام ٦٤. أن «تسلم الادارة المباشرة للمؤسسة لمجلس ادارة مؤلف من سبعة أعضاء هم ممثل الحكومة وهو المدير العام للمؤسسة (رئيس مجلس الادارة) وممثل الفرع المحلي لحزب البعث، ممثل نقابة العمال واربعة عمال ممن يعملون في المؤسسة. واعطيت لرئيس المجلس صلاحيات واسعة تصل الى درجة الغاء أي قرار يتخذه المجلس» ص ٦٥.

ونصت الفقرة الخامسة من المرسوم على أن ممثلي العمال الاربعة ينتخبون من قبل المجلس العمالي للمؤسسة. لكن الفقرة ١٤ الغت مفعول هذه الفقرة حيث نصت «على أن أعضاء مجلس الادارة في الفترة الانتقالية يعينون من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية» (ص ٦٥).

ويقول المؤلف ان عمال المؤسسات ناضلوا من أجل تطبيق الفقرة الخامسة من المرسوم واضطرت السلطات الى الموافقة على اجراء انتخابات العمال في المجالس على أساس ديمقراطي ابتداء من ٢ حزيران ١٩٦٦. «وطالب العمال كذلك بتطبيق الفقرة ١١ من المرسوم المذكور التي تنص على أن الدخل الصافي للمؤسسة يوزع على الشكل التالي: ٣٠ بالمئة من الدخل للدولة، ٣٠ بالمئة لتوسيع الانتاج الصناعي، ٢٥ بالمئة توزع على عمال ومستخدمي المؤسسة (اضافة على أجورهم) وتخصص نسبة ٥ بالمئة للتامين الاجتماعي في المؤسسة و ١٠ بالمئة لتاسيس صندوق للسكن» (ص ٦٦).

هنا يسكت المؤلف عن مصير هذه المطالب ولا يفيدنا بما حل «بموافقة» السلطات على مبدأ انتخاب ممثلي العمال.

هذا السكوت بالطبع ليس سهوا أو نتيجة نقص في المعلومات، انما هو شرط «منهجي» لا بد منه لطمس عملية الاستغلال الرأسمالي القائمة في القطاع العام. فالعمال هنا، وكما هو وضعهم في القطاع الخاص، مبعدون عن وسائل الانتاج وهم ليسوا الا حملة قوة عمل تشتريها برجوازية الدولة وتتصرف بها كما يحلو لها فهي لا تدفع للمنتجين الا ثمن تجديد قوة عملهم وتنفرد بفائض القيمة.

هذا هو جوهر علاقة الاستغلال القائمة في المؤسسات المؤممة، فالطبقة المسيطرة ليست أفرادا يتمتعون بحقوق فردية. ان هذه الطبقة تملك وسائل الانتاج وفق شكل قانوني يضمن حقوق تملك الطبقة كلها لهذه الوسائل واحكام استغلالها للعمال (تعيين مجلس الادارة من قبل الوزير: ضباط، موظفون، حزبيون مدنيون، عمال انتهازيون يعينون تعيينا أو توصلهم أجهزة الدولة عبر انتخابات شكلية مزورة).

هذه العلاقة القائمة على الاستغلال لا يحميها فقط جهاز عسكري اداري بوليسي «أيديولوجي» وانما تقسيم للعمل يقوم عليه جوهر العلاقة الراسمالية. فالدولة عندما قامت بالتاميم عام ٦٥ واجهت صعوبات جمة في تنظيم الانتاج وذلك كما يقول المؤلف «لنقص الموظفين والافراد من ذوي الثقافة التقنية القادرين أن يصبحوا مديرين» (ص ١٩٤). ماذا فعلت الدولة؟ يقول المؤلف اضطرت أن تغري المهندسين والتقنيين برواتب عالية جدا (تصل الى الفي ليرة في الشهر) للاحتفاظ بهم في المؤسسات المؤممة.» (١)

هذا الواقع لا يجد له المؤلف تفسيرا طبقيا — تفسيره الوحيد تقني بحت: النقص في الخبراء والاضطرار اليهم — لكن ما ينسى هنا هو أن أحد الشروط الموصلة الى الاشتراكية هو ضرورة كون العلاقة بين العمال والخبراء في المصانع علاقة ديمقراطية واسعة.. فاذا كان الخبراء مثقفون ثوريون. كانت مهمتهم استشارة وحماية مبادرات العمال ويكون عملهم في اطار المصنع عملا يدويا لا ذهنيا أو مكتبيا، واذا كان الخبراء برجوازيون فالعلاقة بهم هي علاقة رقابة بواسطة العمال المسلحين المسيطرين على وسائل الانتاج.

ومن هنا فان مهمة الدولة الاشتراكية في هذا المجال هي ردم الهوة الفاصلة التي كرستها العلاقة الرأسمالية بين العمل الذهني والعمل اليدوي وذلك من خلاله تأهيل العمال وتدريبهم وايجاد المعاهد التقنية وفتح أبوابها للجميع.

هنا يشير المؤلف الى «ادراك» السلطات السورية «اهمية الكوادر التقنية الوطنية لضمان سير التنمية الاقتصادية في البلاد، (اعداد اختصاصيين في الخارج، افتتاح معهد صناعي في دمشق عام ٦٣، ازدياد عدد الطلاب في كليات جامعتي دمشق وحلب الفنية، مراكز زراعية للابحاث..) لكن المؤلف لا يشير مطلقا الى الامكانية المحدودة لهذه التدابير، كما لا يشير الى الحواجز التصفوية التي يقيمها نظام التعليم السوري (اشترط معدلات معنية لدخول الجامعة السورية في أي فرع ومعدلات عالية جدا لدخول الكليات التطبيقية.. كما لا يشير مطلقا الى نوعية الفئات التي تحظى بدخول هذه الكليات: الحزبيون، أو أقرباء الحزبيين من المدنيين والعسكريين)..(٢)

هكذا تصبح «الحاجة» الى التقنيين تكريسا لسيطرة فئات من أصول برجوازية صغيرة اكتسبت مواقعها في الانتاج ارتكازا الى سلطة الدولة المالكين القدامى الذين أممت مؤسساتهم كليا أو جزئيا وأبقتهم الدولة في مجالس الادارة بحجة الاستفادة من خبرتهم..

اذا كان الاستغلال الرأسمالي موجودا في القطاع العام الصناعي حيث يتقاضى العمال أجورا مرتفعة نسبيا عن أجور العمال في القطاع الصناعي الخاص.. فان هذا الاستغلال يصل الى درجة هائلة في القطاع الخاص، حيث تتبعثر وحدات الانتاج الى الالاف وتتدنى تقنية العمل وانتاجيته ويصبح هم البرجوازي الصغير (رب العمل) استغلال العامل الى أقصى الحدود في وضع لا يهيء للعمال أي مجال للمطلبية أو المجابهة.

علاقات الانتاج في الريف:

يشكل تنظيم الدولة لعلاقات الانتاج في الريف اطارا قانونيا لتنظيم وتشديد عمليات الاستغلال الرأسمالي والاقطاعي وابتزاز الرشوة وتوزيع المنافع على المحسوبين والمحظيين. هذا الاطار الذي تتداخل فيه مصالح الملاكين الاغنياء والمتوسطين والمقربين من الحزب وموظفي الدولة.

تشكل التعاونيات الزراعية أهم جوانبه: هنا أيضا لا يستنكف المؤلف من الاشارة الى «ازدياد عدم المساواة بين أعضاء التعاونية» بسبب عدم التكافؤ في الملكية داخل التعاونية الواحدة (يصل الفرق بين مساحات الاراضي الزراعية التابعة لافراد التعاونية الى ٥٠ هكتارا من الارض المروية و ٣٠٠ هكتارا من غير المروية الا التعاونيات الحرة.)، والى نظام الاستغلال السائد أيضا في مزارع الفلاحين الاغنياء، والذي يجمع بين الاساليب الرأسمالية وشبه الاقطاعية. غير أن هذه الاشارات التي يفرضها وصف الواقع تتجنب التطرق الى التحالف الطبقي القائم بين موظفي الدولة وبين الاغنياء من الفلاحين وتداخل المصالح بينهما خاصة حسب المعلومات التي ينقلها المؤلف: هناك نوعان من التعاونيات:

تعاونيات خاضعة لاشراف وزارة الاصلاح الزراعي وتشمل المستفيدين من الاصلاح الزراعي والانتساب اليها الزامي، عددها وفق احصاء عام ٦٦ (٢٨٩ تعاونية).

— وتعاونيات حرة: تشرف عليها وزارة الزراعة، تشمل الاراضي التي بقيت للمالكين الاصليين والانتساب اليها اختياري، عددها وفق احصاء ٦٦ ٣٣٣ تعاونية (ص ١٣٥). تقدم المساعدة المالية للتعاونيات عن طريق المصرف الزراعي والعقاري على أساس قروض معظمها قصيرة الاجل لعام واحد، بفائدة ٣ بالمائة للمصرف و ١٫٥ لصندوق التعاونية.

هذه القروض تستخدم لشراء البذور والاسمدة ودفع اجرة الالات والتجهيزات المأخوذة من الدولة..

ضمت هذه التعاونيات عام ٦٦ ٤٠ ألف مزرعة اي قرابة ٨ بالمائة من عدد المزارع الكلي في الريف السوري، أي أن الاراضي التابعة للتعاونيات تشكل حوالي ٦ — ٧ بالمائة من مجموع الاراضي المستثمرة.. الشكل التنظيمي لهذه التعاونيات هو التالي: ينتخب أعضاء التعاونية مجلس الادارة (سبعة أشخاص).. غير أن الدولة تعين في التعاونية «اخصائيا زراعيا» يستلم رئاسة مجلس الادارة ويعمل باسم الدولة. ويتبع له عدد من الموظفين الاداريين. (ص ١٣٤). هنا لا يشير المؤلف الى صلاحية أعضاء المجلس والمرئيس وطريقة انتخاب الاعضاء.. لكنه في مكان اخر (ص ١٣٨) يقول «وتمارس الدولة اشرافها على التعاونيات عن طريق ممثليها بالدرجة الاولى الذين أوكل اليهم مهمة تقديم المعونة التقنية للتعاونيات».

اما في موضوع توزيع الموارد التي تحصل عليها التعاونية من تسويق المنتجات فالذي يحصل «هو أن قسما كبيرا من الدخل المتوفر لدى الفلاحين (يصل الى ٤٠ بالمائة يؤخذ بصورة رسوم تضاف الى الموارد التعاونية الاحتياطية. ويوزع ما يبقى منه بعد حساب الاعباء المباشرة المترتبة للدولة بين الفلاحين طبقا لحجم الانتاج الناتج من قطعة الارض، وهذا ما يؤدي الى أن تصل الفروع الاقوى والمزارع التي تحصل على أجور متميزة على وضع أفضل».

— فضلا عن ذلك يفيدنا المؤلف: «انه يوجد في سوريا بضع عشرات من المزارع الحكومية التي تكونت من أراض للاقطاعيين صودرت بموجب قانون الاصلاح الزراعي، وقد أقيمت بالدرجة الاولى في أراض واقعة قرب مراكز المدن ومزروعة بالاشجار المثمرة. وهذه المزارع تابعة لوزارة الاصلاح الزراعي ويعمل بها عمال ماجورون تزيد اجورهم بمقدار ٧ — ١٠ بالمائة عن أجور العمال في المزارع الخاصة». (ص ١٣٧).

هذه الوقائع ماذا يستنتج منها المؤلف؟ بعد أن يؤكد على استمرار «العلاقات الرأسمالية وشبه الاقطاعية» يشير الى «نواقص» هذه التعاونيات: فهي: «تزيد عدم المساواة بين التعاونية، مما يسبب عدم رضى الفلاحين»، وانها ذات طابع تمويني لتمويل بسيط. ثم، ان ممثلي الدولة هم في كثير من الاحيان أشخاص غير مختصين في المسائل الزراعية والتقنية، وهو اذ يخجل من نعت ممثلي الدولة «بيروقراطية» «يلاحظ» مجرد (ملاحظة) «ان بعض المشاركين في مؤتمر التعاونيات الزراعية الاول قد أوصوا السلطات بتحرير التعاونيات من الوصاية البيروقراطية بمنحها استقلالا ذاتيا وتعيين ممثليها من الاشخاص الذين يتميزون بكفاءة أكبر.» (ص ١٣٨ — ١٣٩)..

لكن هذه النواقص لا تمنع المؤلف — على كل حال — من مغازلة الحكم والتنويه باهدافه الاشتراكية.. فينهي فصله المتعلق بالتعاونيات بالتذكير باعلان بعض المسؤولين عن عزم الحكومة بالشروع في مرحلة لاحقة بالاشتراك مع «المنظمات الفلاحية» في اقامة «تعاونيات انتاجية اشتراكية كاملة». كذلك فان ذكر «النواقص» «يوجب» عليه أيضا أن «يشير الى أن السلطات قد أولت اهتمامها الاكبر الى دراسة تجربة التعاونيات الزراعية في الدول الاشتراكية» (ص ١٤٠).

هذه الوقائع ذاتها تملك — في الحقيقة — أكثر من دليل على التاكيد أن عمليات الاستغلال في الريف تمارس بشكل أساسي في اطار اشراف الدولة وحمايتها «للعلاقات الراسمالية والاقطاعية». اي في ظل حكم برجوازية دولة.

فالمشرفون على المزارع الحكومية من قبل الدولة (الاراضي الصادرة التي لم توزع) يشترون قوة عمل العمال — وذلك بالرغم من تاكيد المؤلف على أن اجورهم تزيد ٧ — ١٠ بالمائة منها في المزارع الخاصة. وهم يبعدونهم شانهم شان اربا ب العمل في القطاع الخاص عن وسائل الانتاج اي عن المشاركة والمراقبة. ويستاثرون بفائض القيمة مع غيرهم من موظفي الدولة. ويتصرفون بها كما يحلو لهم على شكل رواتب مرتفعة وامتيازات وضمانات.. وذلك مقابل تقسيم راسمالي للعمل: عمل يدوي منتج يقوم به العمال و «عمل» فوقي غير منتج يطلقون عليه «خبرة» و «كفاءة».. الخ..

كذلك فان الصلاحيات المعطاة لموظفي الدولة في مجالس ادارة التعاونيات. تشكل مجالا واسعا لممارسة أساليب استغلال هائلة على الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين..

فالمساعدات التي تهبها الدولة عن طريق القروض وتقديم البذار والاسمدة والالات، لا تكفي لجميع لفلاحين، من هنا يصبح توزيعها مرتبطا بمدى تحقيقها لمصالح طبقية يشترك فيها موظفون تربطهم سلسلة من المراتب في جهاز الدولة ومن جهة فلاحون أغنياء هذا التحالف الطبقي تحكمه عوامل مختلفة: الرشوة، القرابة، التنفيعات لكسب ولاءات حزبية قريبة من الولاءات الاقطاعية، كون الموظف نفسه ملاكا أو امكانية تحوله في ذات الوقت الى ملاك، بالاضافة الى ذلك فان فرصا واسعة، يوفرها انعدام المشاركة والرقابة من القاعدة على مجلس ادارة التعاونية للاختلاس والسرقة خاصة من الرسوم التي تقتطع من دخل الفلاحين لتغذية الموارد الاحتياطية للتعاونية (تصل الى ٤٠ بالمائة من دخل الفلاحين في التعاونية).

هذه العلاقات الرأسماليه القائمة في القطاع العام الصناعي والتعاونيات الزراعية والمزارع الحكومية، ليست الا طريقا رأسماليا مسدودا يؤدي بالنهاية الى برجوازية دولة تقف عائقا بدورها، بسبب مصالحها الضيقة وتناقضاتها الفئوية، في وجه بناء الاقتصاد الوطني المستقل، وهي اذ تستغل الجماهير الكادحة تحمي استغلالها بالقمع والديماغوجية ودعاوة حزب البعث، لكن هذه المصالح الضيقة لبرجوازية الدولة لا تؤمنها فقط عملية الاستغلال والقمع في الداخل، بل ايضا مساعدات الاتحاد السوفياتي وأيديولوجيته.

ان «كتاب اقتصاد سورية الحديثة» حاول ان يقوم وفقا لهذه الايديولوجية، بدور المدافع عن هذه المصالح المشتركة التي تربط بين استمرار برجوازية الدولة في سوريا وسياسة الاتحاد السوفياتي.

---

١ — عدد كبير من هؤلاء كانوا أصحاب هذه المؤسسات.

٢ — يعطي الطالب الحزبي أو الذي يسعى له لدى جهاز الدولة أو القيادة القومية للحزب اذا لم يسمح له معدل مجموع علاماته بدخول الجامعة — زيادة ٤٠ علامة — أما التحليل فيستهل بجملة «لاسباب قومية».

احياء الذكرى الواحدة والخمسين لمؤتمر باكو لشعوب الشرق

١ - ٨ ايلول ١٩٢٠

موضوعات حول المسألة الزراعية

يصادف الاسبوع الجاري الذكرى الواحدة والخمسين على انعقاد مؤتمر باكو لشعوب الشرق في ١ – ٨ ايلول ١٩٢٠ . انعقد المؤتمر برعاية الاممية الشيوعية (الثالثة) وكان اعظم تظاهرة تاريخية لشعوب الشرق وحضره ما مجموعه ١٨٩١ مندوبا بينهم ١٢٧٣ مندوبا شيوعيا و ٥٥ امراة . احتفالا بهذه الذكرى، تنشر « الحرية » فيما يلي وثيقتين رئيسيتين من وثائق هذا المؤتمر . الاولى هي الموضوعات حول المسألة الزراعية (التي اقرها المؤتمر كما هي باجماع الاصوات) ، والثانية خطابان لمناضلتين شيوعيتين مسلمتين حول قضية المراة . بعد اكثر من نصف قرن ، يتضح لنا ، نحن ابناء الاقطار المستعمرة او المستعمرة سابقا ، مدى الشوط الواجب قطعه لتحقيق برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية في الزراعة . في هذا المجال ، ما زال على المناضلين الثوريين مهمة جسيمة هي مهمة تكملة رسالة ونضال الاممية الشيوعية . اما عن نقاط البرنامج النسائي ، فانها تشكل الحد الادنى مما يجب ان يتضمنه اي برنامج لتحرر المراة في لبنان او المنطقة العربية .

١ – ان طبقة الفلاحين في بلاد الشرق هي وحدها الطبقة المنتجة . ويذهب عملها لتغذية الملاكين الكبار والبرجوازيين والبيروقراطيين. يرزح الفلاحون تحت نير الاقطاع والقنانة وشتى انواع السخرة والضرائب . وهم ضحية بؤس لا يطاق ومجاعة دائمة ، ترهقهم الديون ويستعبدهم الملاك العقاريون والموظفون والمرابون .

ان ما يمارسه الحكام والرأسماليون الاجانب والملاك العقاريون من قهر واستغلال على فلاحي الشرق قد بلغ درجة من العنف بات يستحيل معها على الفلاح ليس ان يتطور وحسب ، بل ان يعيش حياة انسانية عادية . فتحول الى مجرد دابة من الدواب .

٢ – تتلخص اسباب القهر والاستغلال اللذين يتعرض لهما الفلاحون بما يلي :

أ – استمرار التقاليد الاقطاعية التي تقيد الفلاح بعلاقة تبعية شخصية واقتصادية للملاك العقاريين .

ب – استمرار الملاك العقاريين على الارض مما يسمح لهم ، نظرا لقلة الاراضي المتوافرة، باستعباد الفلاحين وتحويلهم الى اقنان معلبين ، على الرغم من الحريات التي يمنحهم اياها القانون .

ج – استحواذ السلطة على الاراضي وجعلها حكرا على الرأسماليين والطبقات صاحبة الامتيازات بحيث بات الفلاحون مجرد مزارعين أو مياومين .

د – الاعباء الثقيلة التي تفرضها الضرائب وطرق تحصيلها الاعتباطية بواسطة اجهزة بيروقراطية عديمة المسؤولية تمثل سلطة استبدادية .

هـ – انعدام الامن الفردي وسيادة الفوضى واللصوصية المنظمة على يد قبائل رحل شبه همجية تمارس شتى انواع العنف ضد الفلاحين بمعاونة الدولة .

و – تتألب كافة هذه العوامل لتولد بؤس الفلاحين المفزع . فاذا بأدقاعهم يدفع بهم الى الاستدانة التي تضعهم كليا تحت رحمة المرابين . واذا بثمار عملهم بالكاد تكفي لدفع الفوائد المترتبة على ديون المصارف والملاك العقاريين والفلاحين الاغنياء والمرابين .

ز – ان افتقار الفلاحين الكامل للادوات الزراعية والمال والالات والدواب والبذار وغيرها (وكل ذلك من نتائج خراب الفلاح) يحول بينه وبين تنظيم اقتصاده الزراعي حتى ولو كان يملك قطعة أرض أو يتمتع بحق التصرف بها. التصرف بها .

٣ – لكي يتحرر فلاحو الشرق من النير الذي لا يحتمل المرازح عليهم ، ولكي ينعتقوا من الاستغلال والخراب ويوفروا الشروط الضرورية لتنظيم اقتصادهم الخاص وتأمين تطوره المطرد ، ينبغي عليهم الاضطلاع بالمهام التالية :

أ – اسقاط سلطة الغزاة الرأسماليين الاجانب (السبب الاول لكل قهر واستغلال) وسلطة الطغاة المحليين من سلاطين وشاهنشاه وامراء وبيروقراطيين وسواهم من الحشرات الطفيلية . والاستيلاء على السلطة بكل اجهزتها الادارية والاقتصادية والمالية ، وانشاء السوفييتات الفلاحية ، المحلي منها والمركزي ، وتاسيس جمهوريات سوفييتية فلاحية في الشرق تلتحم في اتحاد جبار واحد لا تنفصم عراه مع الجمهوريات السوفييتية في الغرب .

ب – رفض تنفيذ اي من فرضيات الاقطاعيين رفضا باتا ، والعمل على زعزعة سلطتهم ، الغاء كل تبعية فردية واقتصادية . الغاء الملكية الكبيرة مهما تكن الاشكال القانونية التي تتستر وراءها ، مصادرة املاك الملاك العقاريين دون شرائها او التعويض وتوزيع الاراضي على العاملين فيها من مزارعين ومياومين ، مصادرة قطعان الماشية التابعة للملاك العقاريين وتوزيعها اولا باول على المياومين الذين لا يملكون الماشية ثم على المزارعين والفلاحين الصغار ، تحويل قطعان الماشية العائدة الى الملكيات الكبيرة الى ملكية جماعية ، على أن ينتظم الفلاحون في مجموعات تجمع كل الادوات الزراعية المتوافرة للفلاحة الجماعية التي تضمن نتائج افضل وتطويرا اسرع للاقتصاد الريفي والمزيد من الرفاهية .

ج – الاستيلاء على املاك الدولة واملاك مختلف المؤسسات العلمانية والدينية (بما فيها املاك الاديرة) وتوزيعها على الفلاحين والمزارعين والمياومين فيها ، الغاء كافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها كبار المزارعين بوصفهم وسطاء بين الحكومة والفلاحين ، ومصادرة كل هذه المؤسسات .

د – الغاء كل القوانين الزراعية المرعية الاجراء ، وكل القيود المفروضة على حق التمتع بالارض ، اعتبار كل الاراضي ملكا للدولة ، بغض النظر عن أصلها وحقوق ملاكها السابقين ، واعتبار ان الذي يفلح الارض هو وحده صاحب الحق الشرعي في التمتع بها مجانا ، استصدار قانون اصلاح زراعي يكرس القاعدة القائلة « ان الارض لمن يفلحها . واليه تعود ملكيتها ومحاصيلها » على أن يعلن ، في الوقت ذاته ، احترام الملكية الزراعية الصغيرة حيث لا يستخدم الفلاح قوة عمل غيره ، والحيلولة دون ان يتعرض لها احد باية حجة كان .

هـ – تنظيم استعمال قنوات الري المحلية وتسليم ادارتها للسوفييتات الفلاحية المحلي منها والمركزي .

و – حماية مصالح القبائل الرحل وتوفير ما تحتاجه من مراع ، على أن تتخذ ، في الوقت ذاته ، كافة الاجراءات اللازمة لتوطينهم .

ز – الغاء كل الضرائب المرعية الاجراء ، بما فيها ضريبة العشر واستبدالها بتقديمات عينية من منتجات الريف الضرورية لاعالة شغيلة المدن والجيش ، مع منح السوفييتات حق تحديد الكمية وتوزيعها وطرق الجباية .

ان كل ما يقدمه الفلاحون على هذا النحو يجب ان يتسلموا في مقابله المنتجات الصناعية.

ح – الغاء كل ديون الفلاحين للدولة ولمختلف المؤسسات العلمانية والدينية والمصارف والملاكين العقاريين والتجار ، واعتبارها باطلة ومنتهية .

ط – في الوقت الذي يجري فيه تاسيس سوفييتات الفلاحين والجمهوريات السوفييتية في الشرق ، لا بد من الاستعانة بالجمهوريات السوفييتية في اوروبا الصناعية لتعميم استخدام الادوات الزراعية وادوات الري وغيرها مما يحتاجه الفلاحون لتأمين استمرار الاقتصاد الزراعي ، مع التأكيد على حق جميع الفلاحين في الاستفادة بكل وسائل الانتاج ، تنظيم الارشاد الزراعي على الفلاحين وتنظيم الفلاحة الجماعية للارض بضم المزارعين المعزولين للقطاع الجماعي ، ولكن بدون اكراه ، تنظيم تعاونيات الانتاج الفلاحية (مزارعون وحرفيون) بتقديم الدعم الحكومي الكامل والتمهيد لدمجها تدريجيا في قطاع الدولة ، واعتبار ان التعاونيات هي واسطة مد الارياف بمنتجات المدن الصناعية .

ي – ما ان يجري امداد الفلاحين بكل ادوات الانتاج الضرورية لاستغلال الاقتصاد الريفي ، لا بد من انشاء مشروعات زراعية سوفييتية وشيوعية على الاراضي غير المزروعة ، واستثمارها تحت ادارة الدولة بمساهمة عمال الارض المنضوين في نقاباتهم المهنية ، تنمية الاقتصاديات الزراعية السوفييتية الشيوعية قدر الامكان بغية تبادل فائض انتاجها لقاء منتجات الصناعة الاوروبية .

ان مجرد اعلان الاستقلال السياسي لبلدان الشرق – تركيا ، ايران ، افغانستان ، الخ – ومجرد اعلان الاستقلال السياسي للمستعمرات – كالهند ومصر والعراق والجزيرة العربية الخ – لا يكفي لتحرير فلاحي الشرق من القهر والاستغلال والخراب . فطالما أن المجتمع الرأسمالي لا يزال قائما في اوروبا واسيا ، فانه محتوم على بلدان الشرق – بما فيها تلك التي تحررت من التبعية السياسية للاقطار الامبريالية الغربية – ان تبقى مرتهنا لرأس المال المالي وان تظل تابعا اقتصاديا للرأسمالية الصناعية الاوروبية، وذلك نظرا لتخلفها الكبير على الصعيد الصناعي .. فينتج عن ذلك الاستغلال الرأسمالي لعمال الشرق وفلاحيه.

وان استمرار المجتمع الرأسمالي – حتى في حال نيل كل اقطار الشرق ومستعمراته لاستقلالها السياسي الكامل – سوف يضطر فلاحي هذه الاقطار الى أن يعانوا من كل آلام المرور بمرحلة التمركز الرأسمالي التي ستكون مصدر خرابهم النهائي ، وطردهم من الاراضي حيث يعملون ، وتحويلهم ، الى بروليتاريا ، اي الى عمال مصانع مأجورين او مياومين زراعيين مضطرين الى بيع قوة عملهم . لهذا ينبغي على الجماهير الفلاحية في الشرق ، وهي المتحالفة حاليا مع البرجوازية الديمقراطية لاحراز الاستقلال الوطني لاقطارها ، ان تتذكر أن مهاما خاصة تقع على عاتقها وان مجرد نيل الاستقلال الوطني لن يحمل لها تحررها مما يعني أنها لا تستطيع الاقتصار في مطالبتها على تحقيق هذا الهدف بمفرده . بل ينبغي على الجماهير الفلاحية في الشرق أن تطمح الى أعلى من ذلك وان تواصل النضال . وبعد أن تحقق اقطارها الاستقلال السياسي ، يترتب عليها مواصلة النضال ضد الملاك العقاريين المحليين وضد البرجوازية المحلية التي ستسعى بالتأكيد لاحلال استغلال رأس المال المحلي محل رأس المال الاوروبي .

ان التحرر الكامل والنهائي للجماهير الفلاحية في الشرق من كل تبعية واستغلال ، يرتب عليها اولا باول مهمة تحطيم نير ملاك الارض المحليين وتاسيس سلطة العمال والفلاحين السوفييتية ، ذلك أن التدمير الكامل للنظام الرأسمالي في الغرب ، كما في الشرق ، هو وحده الذي يسمح للفلاحين بأن يحافظوا على اقتصادهم ويعملوا على تطويره . وبعد أن يتمكن الفلاحون من تفادي مرحلة التمركز الرأسمالي المؤلمة ، يترتب عليهم العمل بمساعدة الطبقة العاملة في الاقطار المتقدمة على بناء نظام شيوعي يؤمن لكل فلاح كل حريته وتمتعه الكامل بكل منتجات عمله .

وحده الانتصار النهائي للثورة الاجتماعية وبناء الاقتصاد الشيوعي في العالم باسره هو الذي يستطيع تحرير طبقة الفلاحين في الشرق من الخراب والعوز والبؤس والجوع والقهر والاستغلال . لذا يترتب على فلاحي الشرق، في نضالهم التحرري ، ان يتحالفوا مع العمال الثوريين في اوروبا ومع الجمهوريات السوفييتية لمقارعة الغزاة الرأسماليين الاجانب والطغاة المحليين ، ومواصلة النضال حتى الانتصار النهائي على البرجوازية العالمية ، وانتصار الثورة الاجتماعية وبناء المجتمع الشيوعي الذي هو وحده شرط الغاء قهر شعب لشعب اخر وانهاء استغلال الانسان للانسان .

يا عمال جميع العالم اتحدوا

كلمتان حول تحرر المرأة الشرقية

كلمة الرفيقة ناديا

ان الحركة التي بدأتها الان نساء الشرق لا يجوز النظر اليها من وجهة نظر انصار حقوق النساء غير الجديات اللواتي يعتبرن ان دور المرأة في الحياة العامة كمثل نبتة رقيقة أو دمية جميلة . فهذه الحركة نتيجة هامة وحتمية من نتائج الحركة الثورية العامة التي تجتاح العالم بأسره الان .

ان نضال نساء الشرق لا يتلخص في المطالبة بحقهن في السفور (نزع الحجاب) ، كما يسود الاعتقاد . فالمرأة الشرقية ذات المثل الخلقية العاليه تعتبر أن مسالة الحجاب تاتي في اخر المراتب . والواقع انه اذا استمرت الخصومة بين النساء والرجال – وهن نصف البشرية – ولم تمنح النساء المساواة في الحقوق ، فمن البديهي أن تقدم المجتمع البشري سيكون امرا مستحيلا . وما تخلف المجتمع الشرقي الا الدليل البليغ على ذلك .

ثقوا ، أيها الرفاق ، بأن كل الجهود التي تبذلونها لبناء اشكال حياة اجتماعية جديدة وان كل تطلعاتكم ، مهما تكن صادقة ، مصيرها العقم اذا انتم لم تستعينوا بالمرأة رفيقة لكم وعونا حقيقيا في نضالكم .

نتيجة للظروف الخاصة التي ولدتها الحرب، اضطرت المرأة التركية الى مغادرة بيتها ومطبخها لكي تمارس مختلف الوظائف في الحياة العامة . ولكن اذا كانت المرأة التركية قد احتلت ، خلال الحرب ، مراكز كانت حتى ذلك الوقت حكرا على الرجال ، واذا كانت تحمل الذخائر على ظهرها للجنود في بعض مناطق الاناضول يتعذر الوصول اليها حتى على الدواب ، ذلك بعيد كل البعد عن أن يشكل خطوة الى الامام في عملية تحقيق المرأة لمساواتها السياسية والاجتماعية . أما حجة اولئك الذين يقولون بأن النساء قد احرزن انتصارا اجتماعيا بحلولهن محل الدواب، فانها لا تستحق التوقف عندها لحظة واحدة . لسنا ننكر أنه قد صدرت بعض الاجراءات لصالح النساء في بداية ثورة ١٩٠٨ . ولكن لا حاجة لتضخيم اهمية هذه الاجراءات ، وهي غير كافية اطلاقا وعاجزة عن بلوغ الهدف المقصود .

ان بناء بضعة مدارس ابتدائية او حتى ثانوية معدة للنساء في العاصمة والمدن الاخرى ، وبناء جامعة نسائية خاصة ، لا يشكل الا نقطة في بحر ما يجب تنفيذه . وبديهي ان الحكومة التركية – التي تقوم سياستها على قهر واستغلال القوي للضعيف – ما كان بمقدورها اتخاذ اجراءات اكثر جذرية واهمية لصالح المرأة ، عبدة الرجل .

لكننا نعلم ايضا أن شقيقاتنا في ايران وبوخارا وتركستان وكيبنا والهند وسائر البلدان الاسلامية ليست احسن حالا منا . غير ان الظلم الذي نتعرض له نحن وشقيقاتنا لن يبقى بدون عقاب . والشاهد على ذلك هو تخلف وانحطاط كل اقطار الشرق . ولتعلموا ، ايها الرفاق ، ان الحيف الذي يصيب النساء لن يبقى بدون عقاب الى الابد .

بما أن مؤتمر شعوب الشرق يشارف على ختامه ، اجدني مضطرة ، لضيق الوقت ، على الاقلاع عن فكرة عرض أوضاع المرأة في مختلف اقطار الشرق. ولكن ، فليتذكر رفاقنا المندوبون المكلفون بمهمة عظيمة ، مهمة نشر مبادىء الثورة العظيمة في اقطارهم – فليتذكروا أن كل الجهود المبذولة لتامين رفاه شعوبهم ستظل عقيمة دون مشاركة فعلية من المرأة . لكي تنتهي كل الامراض والعذابات، يرى الشيوعيون أن لا بد من بناء مجتمع تزول فيه الطبقات . ولتحقيق هذا الهدف ، يشنون نضالا ضاريا ضد البرجوازيين والطبقات صاحبة الامتيازات . وأما نضال المناضلات الشيوعيات ، فهو أقسى من ذلك لانهن مضطرات الى النضال ضد استبداد الرجل أيضا . واذا كنتم ، يا رجال الشرق ، ستوغلون في تجاهلكم لمصير المرأة ، كما فعلتم في الماضي ، فثقوا بأن نصيبنا ونصيب بلادنا لن يكون الا الهلاك ، او ثقوا باننا سوف ننضم الى سائر المضطهدين لشن نضال حتى الموت من اجل نيل حقوقنا .

وفيما يلي ، باختصار ، المطالب الرئيسية للنساء :

١ – المساواة الكاملة في الحقوق .

٢ – حق المرأة في ان تتلقى ، على قدم المساواة مع الرجل ، التعليم العام والمهني في جميع المؤسسات بدون اي تمييز .

٣ – المساواة بين المرأة والرجل في الزواج والغاء تعدد الزوجات .

٤ – فتح ابواب الوظائف الادارية والتشريعية أمام النساء .

٥ – تشكيل لجان لحماية حقوق المرأة من كل القرى والمدن .

اننا نملك حقا لا جدال فيه في المطالبة بكل ذلك . وان الشيوعيين الذين اعترفوا لنا بكل الحقوق ، الذين مدوا الينا يدهم ، سيجدون فينا ، نحن النساء الشرقيات ، اخلص الرفيقات . قد نكون لا زلنا تائهات في الظلام. امامنا صعاب عديدة ينبغي تجاوزها . لكن ذلك لا يرهبنا ، لاننا نعلم أن الذي يريد الوصول الى الفجر ، عليه ان يعبر الليل .

كلمة : الرفيقة بابي نور

« باسم نساء تركستان »

احييكم ، ايها الرفاق ، باسم العاملات البروليتاريات ، من روسيات ومسلمات ، في مدينة أولي – عطا .

أيها الرفاق . لقد جئتم الى مؤتمر شعوب الشرق هذا ، أنتم ممثلو نخبة العمال والجماهير المضطهدة ، لحل المشكلات الضخمة المطروحة علينا . وان جميع قوميات الشرق المضطهدة والمستغلة خلال قرون على يد القيصرية والامبرياليين ، يعقدون عليكم كل امالهم .

وأما نحن النساء الشرقيات ، فقد عانينا من استغلال ابشع بكثير مما عاناه الرجال . ونحن على اطلاع اوثق على الجوانب المظلمة من حياة تلك الاسيرات الابديات : نساء الشرق المسلمات .

اخيرا ، ايها الرفاق ، طلعت علينا شمس بدات تغمرنا بدفئها مثلما ام تغمر وليدها في المهد ، وهذه الشمس ، اول شمس تسطع علينا ، هي سلطة سوفييت مندوبي العمال والفلاحين .

السلطة السوفييتية هي امنا ونحن اطفالها. وروح السلطة السوفييتية ، محررة عمال العالم اجمع وطليعتهم ، هي الحزب الشيوعي الروسي ، هي الجيش الاحمر الباسل الذي دفع من دم اخوتنا العمال ثمنا لحق جميع المضطهدين في الحياة .

نحن ايضا ينبغي أن نناضل بلا هوادة ، وان نعمل من اجل تحرر جميع شعوب الشرق المضطهدة .

وها ان النساء تستيقظ من الكابوس الذي كان جاثما عليهن ، ويرفعن نير الاضطهاد ويلتحقن يوميا بصفوفكم .

اننا ننتظر اليوم الذي نسيطر فيه على ثمار عملنا .

يعيش مؤتمر شعوب الشرق الاحمر !

تعيش جميع شعوب الشرق المضطهدة !

تعيش الاممية الثالثة !

يعيش تنظيم العاملات في مدينة أولي – عطا – وفي تركستان بأسرها .



الانقسامات الحزبية في الشيلي

المرحلة الانتقالية تعمق الانقسامات الطبقية

اين يقف نظام الحكومة الشعبية في الشيلي، قبل بضعة أيام من الذكرى الاولى للانتخابات التي حملت ممثل ائتلاف الوحدة الشعبية الى رئاسة الدولة ؟ لقد كان الشهر الحالي غنيا بالاحداث .

انشقاقات في الاتحاد الشعبي

تتشكل المجموعة الاولى من الاحداث ، من سلسة الانسحابات التي شملت معظم التشكيلات السياسية الهامة في البلاد . وأول من سار في هذا الطريق هو حزب الديمقراطية المسيحية ، الذي انسحب منه ثمانية نواب لينضموا الى الوحدة الشعبية (١) . وقد جروا معهم عددا كبيرا من المعاونين ومناضلي الحزب والموظفين والناخبين . واتهم المنسحبون حزب الرئيس السابق « فراي » ، الذي بشر خلال ست سنوات بايديولوجية اصلاحية بورجوازية صغيرة ، « بالرجوع عن سياسته المسيحية اليسارية » و« بالتحالف مع اليمين ضد عملية تحويل البلاد » .

وتعرف الديمقراطية المسيحية ، الخاسرة الكبرى في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ايلول عام ١٩٧٠ والتي كانت قد اتخذت موقف « حياد متجاوب » من حكومة الندي وذلك بسبب الطابع اللامتجانس لقاعدتها الطبقية ، تعرف منذ عدة اشهر « تراجعا سياسيا » واضحا . وكان هذا التراجع قد بدأ حين اغتيال نائب رئيس الحزب ، الذي اعدته مؤامرة يمينية ، هدفها الجلي هو احداث قطيعة بين الديمقراطية — المسيحية والحكومة الشعبية ، وقد تجلى التراجع في شهر تموز بتحالف الحزب مع الحزب الوطني (وهو حزب محافظ) اثناء الانتخابات التشريعية الفرعية في مدينة فالباريزو ، هي المدينة الثانية في البلاد .

انشقاق الديمقراطية المسيحية

ولم يقتصر ذلك على حزب الديمقراطية — المسيحية . فقد حصلت ايضا انشقاقات في نفس الوقت داخل عدد من احزاب ائتلاف الوحدة الشعبية . فعرفت حركة العمل الشعبي الوحدوي ، الناشئة عن انشقاق في الديمقراطية المسيحية عام ١٩٦٩، واحدى التشكيلات الاربع الكبرى التي تؤلف الوحدة الشعبية ، عرفت استقالة اربعة من نوابها ، ومن بينهم وزير الزراعة ، الذين اتهموا حزبهم باتخاذ مواقف راديكالية متطرفة وبالافراط بالتقرب من الشيوعيين والاشتراكيين (حزب الندي) وحركة اليسار الثوري . وحصلت عملية مشابهة داخل الحزب الراديكالي : رفض ١١ نائبا وشيخا الالتزام بمواقف حزبهم « الثورية المتطرفة » ، الحزب الذي اعلن في مؤتمره الخامس والعشرين ، في بداية اب ، اعتناقه دون تحفظ للمبادىء الماركسية المتعلقة بصراع الطبقات وازالة استغلال الانسان للانسان . وكان بيان الحزب ينتقد في نفس الوقت الديمقراطية البرجوازية « اداة السيطرة الرأسمالية » واصلاحية اولئك الذين ياخذ بهم الخوف امام الدينامية الثورية (لوموند : ٥—٨—٧١) . أما المنشقون فيرون أن الخط السياسي المفرط في الماركسية لحزبهم اثار رعب « الفئات المتوسطة والشعبية » الامر الذي جعل الحزب لا ينال سوى ٨ بالمئة من الاصوات خلال الانتخابات البلدية في نيسان . واخيرا ، في الثامن من اب استقال نائب اشتراكي من حزبه ، متهما عددا من قادة حزب الندي بالانتماء الى حركة اليسار الثوري « مير » و« طليعة الشعب العمالية » (فوب) — وهي منظمة يسارية مزعومة يحركها بشكل ظاهر اليمين الفاشي . وهي المسؤولة عن اغتيال الزعيم الديمقراطي — المسيحي .

اتجاه اجراءات الندي

لكن هذه السلسلة من المواقف التي اتخذها ممثلو الاحزاب ، يتبعهم مئات من الحزبيين والمناصرين ، لا تكتسب دلالتها الا في سياق الوضع السياسي والثوري في الشيلي منذ عدة اشهر .

والواقع ان ما يبرز بوضوح هو تصميم حكومة الندي الشعبية على القيام باجراءات يجب أن تؤدي الى اقتصاد انتقالي نحو الاشتراكية .

فتاميم استخراج وصناعة النحاس (الذي تملكه شركة اناكوندا الاميركية ٣٠ بالمئة من الاحتياط العالمي) واستيلاء الدولة على البنوك من اجل توجيه الاستثمارات الداخلية ، وتاميم الصناعات الكبرى الاحتكارية والاصلاح الزراعي الذي يجري تطبيقه فعلا رغم مقاومة كبار الملاكين في الجنوب ، وسياسة النضال ضد البطالة ، والمشاريع الكبرى التي تقوم بها الحكومة بشكل اساسي بناء مساكن شعبية في المدن المكتظة بالسكان ، كل هذه الاجراءات تزعزع السلطة الاقتصادية للبرجوازية الشيلية والمصالح الامبريالية الاميركية في الشيلي المرتبطة بتلك البرجوازية .

ومن جهة اخرى يظهر العديد من عمليات الاحتلال للاراضي التي يقوم بها العمال الزراعيون والفلاحون المعدمون جوابا على محاولات المقاومة من جانب كبار الملاكين ، ومن اجل اظهار التصميم الشعبي الجماهيري للفلاحين على تحقيق الاصلاح الزراعي ، واحتلال المساكن الخالية في المدن من جانب سكان « الكرنتيا » الشيلية ، للتعجيل ببناء المساكن ، والاضرابات العديدة في الصناعات المؤممة او المخططة من اجل زيادة الاجور . كل ذلك يظهر عزم الجماهير العمالية الفلاحية والفئات الشعبية الاخرى على السهر على جعل الاجراءات الثورية جارية اكثر فاكثر عن طريق متابعة النضال الطبقي اثناء مرحلة الانتقال .

الصراع الطبقي يحتد

كل تلك الاحداث الايجابية ، الملصقة بمرحلة الانتقال التي اجتازها الشيلي حاليا ، لا يمكن الا ان تبرز معالم صراع طبقي يزداد حدة ، حتى لو لم تتخذ — حتى الان على الاقل — شكل نزاع عنيف . وهي تظهر بشكل واضح ، عبر عملية الصراع نفسها ، المواقع الطبقية لمختلف القوى السياسية والمجموعات والافراد .

الواقع ان المواقف الايديولوجية لفئات وسيطة وبورجوازية صغيرة واسعة تبدأ بالاصطدام بالمصالح الاقتصادية المباشرة او المقبلة لهذه الفئات نفسها ، وتكون تلك المصالح قد ظهرت بشكل واضح ، اثناء الفترات المشابهة من احتداد الصراع الطبقي الذي يرافق اجراءات اقتصادية تقدمية فعلا .

وتبدأ تلك المواقف السياسية والايديولوجية بالتبلور حول خط تمايز يفصل معسكر الطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الشعبية الاخرى عن معسكر البورجوازية والمصالح الامبريالية . وفي هذا السياق تدخل التغيرات في مواقف المجموعات والتشكيلات السياسية داخل ائتلاف الوحدة الشعبية وخارجه — الديمقراطية المسيحية — بالنسبة للحكومة الشعبية .

موقف بعض الفئات العمالية

وقد حصل حادث ، اخر في بداية الشهر الحالي ، يظهر نوعا مختلفا من المشاكل التي يمكن ان تبرز اثناء مرحلة الانتقال . ففي الاول من اب وطوال اثني عشر يوما اعلن عمال ومستخدمو مصانع النحاس المؤممة حديثا — منطقة ال سالفادور ، والبالغ عددهم ٤٥٠٠ عامل ومستخدم ، اعلنوا الاضراب مطالبين بزيادة ٥٠ بالمئة في الاجور بينما تعرض الحكومة عليهم زيادة تبلغ ٣٣ بالمئة ، وهي الزيادة القصوى التي يمكن ان تتحملها صناعة النحاس . فصناعة النحاس في الشيلي تشكل القطاع الاقتصادي المهم — من حيث الصادرات (« بترول » في الداخل ، و « قطن » الشيلي) ومن حيث حجم الاستثمارات المخصصة لها (وظف الاميركيون في هذا القطاع ٧٠٠ مليون دولار خلال ٥٠ عاما) . ويشكل عمال مناجم النحاس فئة ذات امتيازات واضحة بالنسبة للجماهير العمالية الاخرى في البلاد . الاجر المرتفع الذي كان يدفعه الاميركيون ، وجود التعاونيات الاستهلاكية المزودة بالاحتياجات الاميركية ، خدمات اجتماعية عديدة … ان اخذ تلك الوقائع بعين الاعتبار يطرح مشكلة وجود — او امكانية ظهور — فئات ذات امتيازات ، حتى بين الفئات العمالية ، مرتبطة بقطاعات متطورة على هامش القطاعات الاقتصادية المتخلفة . وذلك على الاخص في البلدان المتخلفة الشديدة الاختلال اقتصاديا . وهذه الفئات شديدة الحرص على الاحتفاظ بامتيازاتها وزيادتها على حساب الجماهير الواسعة من الشغيلة في البلاد . ودون الدخول في تفاصيل هذه المشكلة — التي جرى الحديث عنها مطولا في المقالات حول الثورة الثقافية الصينية (٢) فلنشر الى الدور الحاسم الذي يجب ان تلعبه الدولة الشيلية المقبلة والمنظمات الثورية في الدفاع عن مصالح اوسع جماهير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، عن طريق الاقناع والدعاية الايديولوجية والاجراءات الاقتصادية الملائمة .

١ — التحالف الذي حمل الندي الى الحكم .

٢ — انظر « الحرية » اعداد ايار وحزيران ٧١ .

ذيول الاجراءات الاميركية

بداية ازمة طويلة

عندما توقف قبول الدولار في الاسواق المالية العالمية في ١٦ اب الحالي ، كان ذلك اعلانا عن ازمة حادة يمر فيها الدولار الاميركي ، مما يهدد « الامبراطورية الاميركية » باسرها . ومع ذلك ، فان أميركا التي تستهلك ٦٠ بالمئة من الانتاج العالمي ، والتي تواجه اليوم اصعب نكسة منذ ٤٠ عاما ظلت قوية ! كيف ؟

ان « المعافية » الاميركية الظاهرة لم تكن سوى شكل مصطنع يتغذى من الفوضى الاميركية ، ومن سيطرة الامبريالية الاميركية على الامبرياليات الاوروبية، واخضاعها لشروط نموها وتطورها .

والازمة التي يعانيها الدولار الاميركي ، اليوم ليست جديدة على الاطلاق . ففي عام ١٩٦١ ، كانت اميركا تحاول معالجة ازمتها الدورية الثالثة : ٧ بالمئة من المعطلين عن العمل ، ٣٥ بالمئة من طاقات الانتاج غير مستغلة . فقامت بطبع اوراق نقدية دون تغطيتها الذهبية الى جانب بعض الاجراءات كتخفيض الضرائب ، وتعديل المواد في الميزانية العامة . وقد ساعدت الحرب في فيتنام على تجاوز الازمة مؤقتا . الا ان الحرب التي كانت مجالا لتشغيل الصناعة الحربية ، عادت فاصبحت عبئا ماليا ضخما على الحكومة الاتحادية .

ان طبع دولارات دون تغطيتها ، وترك الدولار يلعب دوره ، كغطاء لكثير من العملات في اوروبا والعالم الثالث ، ان ذلك ليس اكثر من عملية نصب امبريالية . فاذا كانت اميركا تريد بعملها تجنب الازمة داخليا لتشغيل مصانعها . فان هذه الدولارات لا تظل في الداخل ، فهي تنتقل الى العالم من خلال « مصاريف الامبراطورية » . (حروب خارجية ، مساعدات عسكرية واقتصادية) .

والشركات الاميركية ، تفضل أن تستثمر أموالها خارج الولايات المتحدة ، لان السوق الاميركية مشبعة تقريبا ببعض السلع ، مما يؤدي الى عدم امكانية تشغيل صناعات معينة بكل طاقاتها . مثلا صناعة الادوات لا تعمل باكثر من ٥٠ بالمئة من طاقتها . وطالما ان الولايات المتحدة غير قادرة على تصدير سلعها لانها غالية ، نتيجة ارتفاع الاجور ، وكلفة النقل العالية، فان الحل الوحيد الممكن هو خروج رؤوس الاموال واستثمارها في العالم (اوروبا، اوستراليا ، كندا ..) حيث اليد العاملة اقل كلفة ، واقل تطلبا .

وفي حالات كثيرة ، فان بعض الشركات الاميركية تنتج في الخارج اكثر مما تنتج في بلدها . وقسم كبير من هذه الصناعات مخصص ليصدر الى السوق الاميركية نفسها (٩١ بالمئة من الاجهزة اللاسلكية ، ٥١ بالمئة من اجهزة التلفزيون .) والتدهور الاقتصادي الاميركي يجد تفسيره الاساسي : في قلة الصادرات الاميركية (٤ بالمئة فقط من الانتاج الوطني ، مقابل ٢٠ بالمئة لفرنسا ، و ٢٥ بالمئة لالمانيا). وكل الاجراءات الاميركية منذ ١٩٦١ ، حتى الان كانت محاولة لتجاوز هذا التناقض ، عبر الحد من ارتفاع الاسعار ، التي كانت تتزايد من ٦ الى ٨ بالمئة في السنة (١٩٦٩—١٩٧٠).

وفي بداية هذا العام وامام الهبوط المستمر، حاول نيكسون دفع الاقتصاد ، بتغطية اوروبا بالدولارات بهدف الربح المباشر . الا أن هذا الاجراء فشل ، وفي غضون ٦ اشهر ، تجاوز العجز الكلي في الميزان الاميركي للمدفوعات ١١ مليارا دولار . هذا العجز ناتج عن ان هناك حوالي ٣٠ مليار دولار بلا تغطية ، وهي لا تعكس سوى العجز الصافي خلال استثمارها . ولذلك فان الحكومات الرأسمالية الاوروبية ، كانت تدعو الاميركيين لاتخاذ سياسة مالية جديدة ، وتنظيم الاسعار ،ووضع حد لهذا العجز الذي يؤثر على اوروبا كلها . أي اتباع « ادارة متعقلة ».

ويرى الاميركيون أن نصائح الاوروبيين غير ممكنة :

أولا : لانهم يشعرون بقوة دولارهم وهذا ما تفسره حركة الاسواق حيث يتم التبادل بصورة رئيسية بالدولار . واذا حاول الاميركيون طرح منتجاتهم في الخارج باسعار عادية فان ذلك سوف يؤدي الى اكتساح الاسواق الاوروبية.

ثانيا : من حيث ان سياسة الادارة المتعقلة ستعني بالنسبة للاميركيين وجود ١٥ الى ٢٠ مليون عاطل عن العمل خلال سنتين . وهذا بالطبع من شانه أن يؤدي الى أزمة داخلية ثورية ، تحاول الرأسمالية الاميركية تجنبها.

هذه الحجج تصب في التناقض الاساسي . فبسبب النمو الفائق للولايات المتحدة ، فان الاقتصاد الاميركي غير قادر على العمل بدقة حسب القوانين الرأسمالية . مما ادى الى نشوء تناقضات متفجرة داخل المجتمع الاميركي، لا تجد حلها الا في اعادة توزيع بعض عائدات القطاع المنتج على شكل مصاريف اجتماعية غير منتجة .

في هذه الشروط ، فان تمويل المصاريف الاجتماعية ، لا يمكن أن يكون الا بايجاد النقد. اي بقبول العجز في الميزانية . وطبع نقود بدون تغطية ذهبية هو العمل الوحيد الذي يمكنه تجنيب الولايات المتحدة هبوط كارثي . وهذا لا يتماشى مع النظام المالي العالمي ، حيث يلعب الدولار مقياسا اساسيا . لان ذلك يحمل باقي العالم عبء العجز (الداخلي والخارجي) للمالية الاميركية .

هذا التناقض لا يمكن أن يحل الا اذا فقد الدولار ميزته « الامبراطورية » كنقد عالمي وحيد ، وهذا لا يتم الا بمواجهته بنظام نقدي جديد .

ان ازمة طويلة المدى قد بدات . وفي ١٦ اب الحالي دخلت مرحلتها السادسة الحادة منذ ١٩٦٧ . وستمر خلال العشر سنوات القادمة بكثير من محاولات التسوية والهدوء العابر . الا انها ستمر بمراحل حادة جديدة .

انتخابات الرئاسة في فيتنام الجنوبية

المسرحية الاميركية تتهاوى

تكتسب انتخابات رئاسة الجمهورية التي تجري في ٣ تشرين الاول في فيتنام الجنوبية اهمية خاصة لان نتائجها ستكون مؤشرا لاتجاه المرحلة القادمة من الحرب الفيتنامية : مرحلة انسحاب القوات الاميركية والائتلاف الوطني .

ونتيجة للضجة التي احدثها نشر اوراق البنتاغون داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والتي فضحت بشكل قاطع التدخل الاميركي في سياسة فيتنام الجنوبية « المرة » .. نتيجة لذلك فان الحكومة الاميركية تحاول جهدها لجعل مرشحها الرئيس الحالي نيوين فان ثيو يفوز في انتخابات يسودها الجو« الديمقراطي». وذلك لا يتم الا بتوفر مرشحين اخرين يقارعهم ثيو في عملية انتخاب ينضح تراثها بالتزوير . وقد بلغ اهتمام الاميركيين بتامين نجاح هذه التمثيلية لدرجة انهم هددوا بقطع المساعدات الاميركية في سايغون ، اذا كان ثيو سيبقى المرشح الوحيد في هذه الانتخابات .

والمرشحان اللذان برزا مقابل ثيو هما نائب رئيس الجمهورية « كاو كي » والجنرال دونغ فان مينه . وكان كاو كي قد ابعد عن الترشيح بقرار من المحكمة العليا التي اعتبرت ترشيحه باطلا . فهو لم يستوف الشروط الجديدة للترشيح التي أقرت في عهد ثيو ، والتي تنص على ان يصدق ترشيح رئيس الجمهورية اربعون عضوا من الجمعية الوطنية (من اصل ١٩٠) او مئة محافظ من اصل ٥٥٠ . ومن المعروف ان ثيو قد عين المحافظين هؤلاء، مقابل امضاءاتهم على أوراق تصديق ترشيح خاصة ، تمكن ثيو من تعبئتها لحسابه . ولكن المحكمة عادت وتراجعت عن قرارها ، وسمحت لكاو كي تحت الضغط الاميركي ، ان يترشح. ولكنه رفض الصيغة واعلن « ان الانتخابات المقبلة قد دبرت وفقا لمؤامرة معدة سلفا ،وانني لن اغرق في مناورات من هذا النوع بخوض الانتخابات المقبلة » .

أما دونغ فان مينه فهو الاخر قد سحب ترشيحه برغم انه يستوفي الشروط القانونية . ويعتبر مينه مرشحا معتدلا وقادرا على القيام بمهام المصالحة الوطنية . وهو معاد للشيوعية غير انه يقف ضد التدخل الاميركي المباشر في فيتنام ، ويرى انه على الفيتناميين تدبير امورهم بانفسهم وان لا يتعدى اعتمادهم على قوى خارجية الدعم المادي والاقتصادي .

ان اعتدال مينه يجعله الدمية المثالية في تمثيلية الاميركيين الانتخابية . ولكن حسابات مينه لا تعمل لمصالح الاميركيين . فهو يرى ان حظه في النجاح بسيط جدا ، اذا لم يترشح كاوكي . فهذا الاخير يعتمد على قاعدة انتخابية مشتركة مع ثيو . ولذا فان خوضهما المعركة الانتخابية سوف يضعفهما معا ، ويفسح امام مينه امكانية النجاح . وعندما لم يقبل ترشيح كاوكي عاد مينه عن ترشيح نفسه ، وأعلن انه لن يقبل أن يكون « متواطئا في هذه التمثيلية — المهزلة الكريهة » .

ودعا كاوكي ثيو الى تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية ، وان يعطي السلطة السياسية للجمعية الوطنية ، لتشرف هي على الانتخابات على أن ثيو رفض ذلك وبقي هو المرشح الوحيد في الساحة في جو سياسي متوتر واحتجاجات اخذت اشكالا مختلفة (انتحارات ومظاهرات) .

ان ثيو هو احدى الاوراق الاخيرة في أيدي الاميركيين في معركتهم الخاسرة في فيتنام . لذا فان أسقاطه في المعركة الانتخابية هو هدف مباشر للحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية التي تهدف في بياناتها الى عزل ثيو في المعركة ، وهي ان لم تؤيد علنا الجنرال مينه الا ان عدم التهجم عليه يعني انها تعتبره المرشح الوطني الوحيد الذي يقبل بحكومة انتقالية اشترطت تاليفها الحكومة الثورية المؤقتة للمرحلة القادمة من التسوية.

الردة اليمينية في بوليفيا

لن تحمي الطبقة العاملة مواقعها في السلطة الا بتصفية تنظيمات اليمين في الريف

سقط حكم توريز في بوليفيا، واستولى على الحكم الكولونيل بانزر . ليس هذا الانقلاب الاول . فبوليفيا ضربت رقما قياسيا في عدد الانقلابات العسكرية .

ويرجع عدم الاستقرار السياسي في بوليفيا الى تواجد طبقتين رئيسيتين كلاهما منظم . فالطبقة العاملة ، والتي تضم اساسا عمال المناجم ، قديمة التنظيم . فهي تملك اتحادا رئيسيا ونقابات صلبة بالرغم من تعرضها للقمع المتكرر . هناك ايضا ثلاثة احزاب شيوعية . الاول سوفييتي الاتجاه ، وهو يعتبر دعم انقلاب عسكري تقدمي (لحكم توريز) « ضروريا »للوصول الى سلطة عمالية . والثاني تروتسكي الاتجاه، والثالث صينيه . وهذان الحزبان يطرحان خطا متشابها : البدء بحرب شعبية في الريف للوصول الى السلطة .

تواجه هذه الطبقة وتنظيماتها طبقة الفلاحين من المزارعين الملاكين. هذه الطبقة منظمة ايضا ، اهم تنظيماتها « الكتائب الاشتراكية» . وايديولوجيتها محض فاشية ينضوي تحت لواء « الله، الموطن ، والعائلة» قواعدها الفلاحية واسعة الانتشار ومسلحة .

في ظل هذا الصراع الطبقي المحتدم ، كان التسابق على السلطة السياسية بديهيا ، ولعب الجيش دورا بارزا في هذا التسابق . فهو الجهاز الاساسي من بين أجهزة الدولة الذي تتقاسمه التيارات السياسية ، من اقصى اليمين ، الذي يعتبر الشيوعية مرضا يجب القضاء عليه ، الى اقصى اليسار الذي يطالب بحل الجيش الرسمي وخلق الجيش الشعبي . وهكذا فقد كانت الانقلابات العسكرية تعبر عن احتدام الصراع الطبقي بين العمال والمزارعين وانعكاس هذا الصراع داخل الجيش .

وكان حكم توريز « تقدميا » الى حد معين . فقد سمح للتنظيمات الجماهيرية ان تعمل في العلن ، وانشأ مجلس الشعب الذي يضم مختلف الاحزاب اليسارية والتنظيمات العمالية في بوليفيا . ولكن لم يستطع ان يتخطى حدوده . فبقي مجلس الشعب ذا صفة استشارية ، كما بقي الشعب بلا تسليح . وحدود هذا الحكم هي التي تطرح ضرورة ايجاد الشروط البديلة للانتقال الى سلطة عمالية . وهذه الشروط هي ضرب المواقع السياسية التي تحتلها الطبقة المناوئة وتنظيماتها . وهذا لا يتم الا بتسليح العمال والمثقفين الثوريين المباشرة بحرب تحرير شعبية تبدأ بضرب ملاكي الارض في الريف البوليفي .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

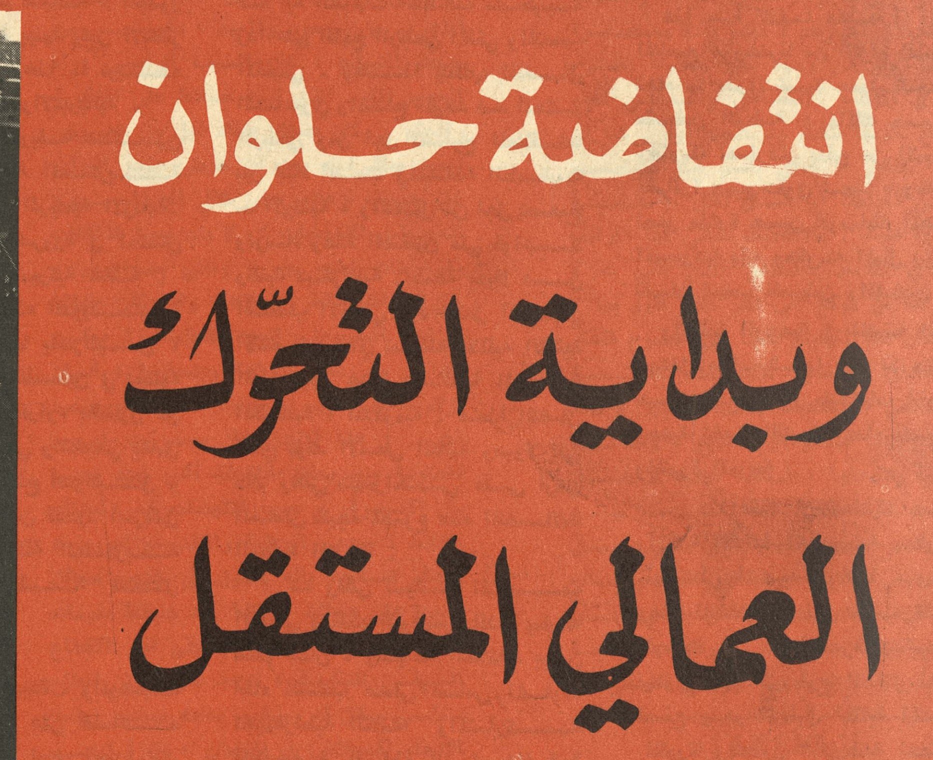
AL-HOURRIAH - No 583 - 6-9-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٦/ ٩/ ١٩٧١ - العدد ٥٨٣ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

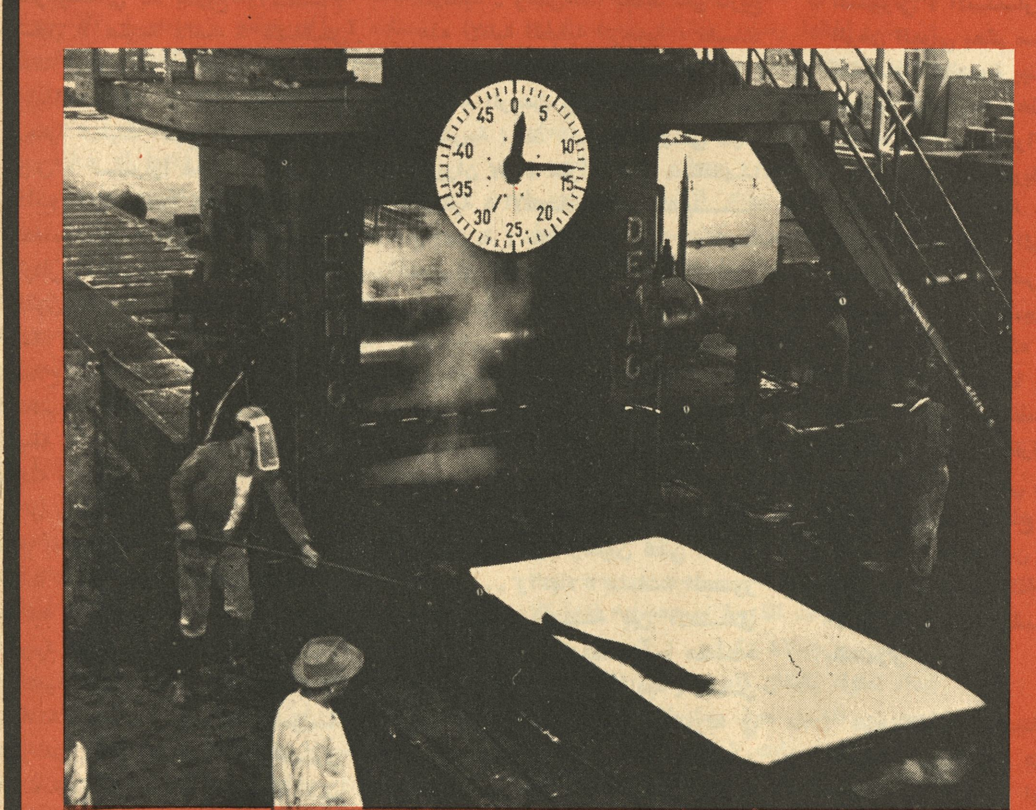
ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي

الاستفتاء على دستور الاتحاد تستر «الرجعية الجديدة» وراء الديمقراطية المزيفة



انتفاضة حلوان وبداية التحرك العمالي المستقل





■ الهدف الأساسي من صرف مئات الملايين على التسلح حماية النظام وليس حماية البلاد

■ بدأ الاستعراض الانتخابي: التهافت على النيابة وعلى توسيع اقطاعات النفوذ يمهد لصدامات عنيفة

كلمة

حلف النقابات والدولة؟

كان ٢٥ ايار ، من السنة الجارية ، نقطة تحول في نضال الطبقة العاملة ، وفي مواقف القيادات النقابية . خلال الفترة التي امتدت من صيف ١٩٧٠ الى ٢٥ ايار ١٩٧١ . تتابعت الاضرابات وتلاحقت ، في مجالات متعددة : في قطاع الدولة ، في الصناعة ، في المصارف ... وفي بعض الاوقات ، من هذه الفترة ، اتسع تضامن الطبقة العاملة وتجاوز المطالب الخاصة لكل مؤسسة ، في حركة شملت صفوف واسعة من العمال . كانت معركة الضمان الصحي هي قمة هذا الاتساع. وبدا ان شعارات اضراب ٢٥ ايار ، قبل أن تتراجع عنه القيادات النقابية ، وتصور هذا التراجع انتصارا لوحدتها ، تعمل على توسيع معركة الضمان نفسها . بينما غاب عن أول شباط العمال الزراعيون ومسائل مرتبطة بالضمان الصحي تتعلق بمستوى معيشة الاجراء . طرح الاستعداد لـ ٢٥ ايار المسائل التي كانت غائبة . ومع هذه المطالب كان يمكن أن تدخل الى المعركة المطلبية فئات عمالية ومستخدمة تركتها معركة أول شباط جانبا . لكن اضراب ٢٥ ايار لم يتم : المطالب طموحة وتجابه المصالح الراسمالية في المدينة والريف بحدة ، ابقيت الطبقة العاملة والفئات المعنية خارج الاستعداد الفعلي للمواجهة ، ثمت المواجهة على صعيد سياسي لا تملك فيه النقابات الحالية اي موقع ثابت ..

منذ التراجع الفاضح الذي تم عشية يوم الاضراب المحدد، انتكست الجبهة المطلبية بصورة واضحة . خمدت التحركات العمالية رغم حدة المشاكل وحيويتها ، وفي طليعتها مشكلة الصرف الكيفي الذي طال ويطال مئات العمال والمستخدمين . اضطرت التحركات النادرة التي تمت ، في الهاتف والمصارف وصندوق الضمان ، أن تتوقف دون تحقيق ولو جزئي للمطالب. رغم ذلك ، لم يشكل الحدث تجربة تدرس نتائجها ، وتوضع امام الطبقة العاملة . بل غطته التبريرات والخطابات .

لا شك أن نوع التراجع وتغطية الحدث تحت ركام التبريرات والخطابات ، هما من نتائج التركيب النقابي والممارسة النقابية . وفي هذا المجال ، كما برز بوضوح ، تتساوى الاتجاهات النقابية مع اختلافات بسيطة أم تتجاوز ، حتى اليوم ، التصريحات المبدئية ، واعلان النوايا والمشاريع . لكن الاحداث التي تتابعت منذ ٢٥ ايار تدل على أن القيادات النقابية لم تتلق هزيمتها مكتوفة الايدي . فهي تتحرك . ولكن حركتها تمثل عجزها وتواطؤها مع السلطة . اي تمثل بعدها المتزايد عن تمثيل مصالح العمال والاجراء ، وعزوفها الكامل عن هذا التمثيل . وتتسع هذه الفجوة (وهي لم تكن يوما ضيقة فعلا) في ظرف علاقات قوى بين السلطة والحركة المطلبية ليست في صالح الحركة المطلبية . والسلطة الحالية تحاول ان تستفيد من استرجاعها للمبادرة ، لتكرس توازن القوى هذا . اي ان السلطة تنفذ ما لم تقم به النقابات في فترة مدها ، عندما عجزت عن أن تحول الزخم المطلبي (النسبي) الى موقع ثابت بعض الثبات . وهذه الظاهرة طبيعية : عندما يعجز جيش عن أن يستفيد من انتصار جزئي يفتح الباب عريضا أمام ردة الخصم ، اي أمام هزيمته .

ما هو ظرف توازن القوى ؟

خلال الاشهر القليلة التي سبقت شباط ، كان الحكم الحالي ما زال جديدا . لم يكن بعد قد استطاع ان يمكن قبضته على ادارة لا يعرفها تمام المعرفة . لم يكن بعد قد اتم الفرز بين القوى البرلمانية الحليفة والمعادية . وكانت العلاقات العربية تخرج لتوها من مرحلة التارجح قبل أن تستقر ، مع قبول مشروع روجرز ، والشروع في تصفية المقاومة ، على وجهة انضجت ثمارها خلال الاسابيع الاخيرة . في هذه الظروف فوجيء الحكم بحركة مطلبية نشيطة ، مدتها بزخمها وحدتها نتائج ركود الاقتصاد اللبناني ، الذي كان قد بدأ خريف ١٩٦٦ مع أزمة انترا ، وتفاقم مع الهزيمة العربية ، لتبرز نتائجه العميقة في التحاق كامل بالسوق المالية الامبريالية . ولم تكن الحركة المطلبية محصورة في الطبقة العاملة والاجراء . فقد شملت الطلاب وامتدت الى بعض المناطق الريفية .

تجاه هذا الوضع ، وفي الظرف الذي كان يجتازه الحكم ، اضطر هذا الاخير الى المرونة في معركة الضمان ، لا سيما وان التزاما سابقا كان قد تم ، في اذار ١٩٧٠ ، يقيد حركة السلطة . كما أن الحكم الجديد كان يحرص على أن يكون رصيدا سياسيا يخفف من حدة الهجوم عليه ، في ميادين أخرى ، واستعدادا لمعركة انتخابية تترتب عليها نتائج هامة طوال أربع سنوات متتالية ، سنوات هي « زهرة عمر » العهد .

لكن هذه الظروف تغيرت . وكان التغيير قد بدأ منذ المواجهة الاولى . برز ضعف مزدوج في الحركة المطلبية ، لا سيما في المجال العمالي . تفتقد الحركة للتنظيم وللقيادة الطبقية وللبرنامج. مما يكشف مقتلا موضوعيا خطيرا : فيض سوق العمالة وانتشار البطالة ، وهما عنصران تزداد فعاليتهما مع عجز الحركة النقابية على المواجهة الموحدة والمتراصة . مقابل هذا الضعف ، وقف أصحاب العمل صفا واحدا : ما أن طرح موضوع استيراد الدواء حتى تضامنت مع نقابة المستوردين كل تجمعات أصحاب العمل ، ما أن طرح موضوع الصرف الكيفي في المصارف والنسيج حتى هب أصحاب العمل يدافعون عن « حقهم المقدس » في العقد « الحر » مع العامل والمستخدم . واسترجعت الدولة أنفاسها : أخذت تنقل المشاكل التي تثيرها الى صعيد سياسي مباشر، حيث لا تملك النقابات أي وسيلة . فاذا هددت النقابات باضراب عام لوحت الدولة باعلان حالة الطوارئ وبحل النقابات . واذا شرعت مؤسسات بالتحرك طرحت أطراف في السلطة مشروع قانون يمنع الاضرابات طوال موسم الاصطياف والاشتاء .

لم يكن القمع هو الوجه الوحيد لهذه السياسة . هناك وجه اخر لا يقل خطرا ، هو المساومة .

في ١٥ حزيران ١٩٧١ ، أي بعد عشرين يوما من الغاء الاضراب وهزيمة القيادات النقابية ، صدر مرسوم يحدد ولاية المجالس النقابية باربع سنوات بدل السنتين . لم يكن هذا الاجراء معزولا ، فهو حلقة في سلسلة اجراءات .

١ — لم تشأ الدولة ان يتم تراجع النقابات وقياداتها بدون مقابل يشكل تعويضا جزئيا أمام القواعد العمالية . فالهزيمة الكاملة تنزع عن النقابات كل صفة تمثيلية . مما يدفع الطبقة العاملة الى أن تبني منظماتها خارج البنى المشرعبة ، أي خارج المؤسسة النقابية التي تملك فيها الدولة ، ويملك فيها أصحاب العمل ، الف موطيء قدم . والف عميل . وكان التعويض هزيلا : رفع الحد الادنى للاجور الى ١٨٥ ليرة ، واقر زيادة ٥ بالمئة لكن دلالة هذه الارقام تختلف اذا ما قوبلت بالواقع : التلاعب بالحد الادنى بدون رقيب ، تخفيض الزيادة الدنيا من ١٩ ليرة الى ١٥ أو ١٣ ، كما تم ذلك في النسيج علنا ، في جمعية عمومية للنقابة دعا اليها توفيق أبو خليل ، رئيس مجلس النقابة ، دمج الزيادات الدورية في زيادة غلاء المعيشة ، عكس النص القانوني الصريح . رغم هذا كله ، سكتت القيادات النقابية .

٢ — كانت النقابات قد طرحت قضية الدواء بصورة لا تدع مجالا واسعا للمساومة : اما أن يتقيد المستوردون والصيادلة باسعار « معقولة » (مقارنة مع أسعار سوريا ومصر مثلا) واما أن يقوم صندوق الضمان بتوفير الدواء ، ويفتح الباب لحصر استيراد الدواء به ، معدلا المادة ٢٢ من قانون الضمان . ومن بين القادة النقابيين ، حمل انطوان بشارة المطلب ، وطرحه بحدة في مؤتمرات صحافية ، وفي الاتحاد العام . لم تستجب الدولة للمطلب الاساسي ، تعديل المادة ٢٢ ، حصر حق استيراد الدواء بصندوق الضمان ، لكنها ساومت : خفضت أسعار الدواء بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٣٠ بالمئة . لكن التخفيض بعيد عن تلبية حاجات الاستهلاك الفعلي : فنسبته مرتفعة في الادوية الثانوية والرخيصة ، ومتدنية في الادوية الاساسية والغالية . لكن القيادات النقابية هللت للامر ، واكتفت باحتجاج لم تنشره الصحف ، عند استبعاد اعادة النظر في المادة ٢٢ ، في لجان المجلس النيابي .

٣ — جعل الاتحاد العام من مسالة الايجارات قضية توالت حولها تصريحاته . وعندما اقترحت لجنة العدل زيادة الإيجارات السابقة لسنة ١٩٤٣ ، احتج الاتحاد العام . لكن اعادة المشروع للدرس ، والحديث عن تمديد قانون الايجارات حتى ١٩٧٥ ، واقتراح اجراءات رفع الاجور القديمة ، كلها أمور تجعل من موقف الاتحاد العام مجرد ردود فعل آنية على اجراءات الدولة ومشاريعها ، مما يدفع بمطلب تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة الى متحف المشاريع الكثيرة التي يتم التخلي عنها . وياتي مشروع بنك الاسكان (راجع تعليقا عليه في مكان اخر من هذا العدد) ليقدم تعويضا ضئيلا عن مشكلة مزمنة . بينما يشكل بنك الانماء هدية دسمة للصناعيين وأصحاب المصارف والفنادق .. (التعليق في مكان اخر) .

مقابل هذه « المنح » : رفع الحد الادنى ، تخفيض سعر الدواء ، بنك الاسكان ، تمديد الولاية النقابية لاربع سنوات .. مضى صيف هادئ . لا اضراب ، الاحتجاجات خافتة ، الاسئلة مهذبة ، الانذارات ناعمة .. بينما معمل العسيلي يصرف العمال وينذر المئات ، عريضة في طرابلس يهدد باغلاق معمله ، زيادة ١٩ ليرة تنخفض الى ١٥ و ١٣ ليرة بقدرة قادر .. لقد وجد العهد خطه على الجبهة النقابية . والقيادات النقابية المطواعة تستحق ، عن جدارة ، أن تتولى الامر مدة أطول ، بعد أن كان عباس فرحات ، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية ، قد أعد مشروعا يقضي بتجديد القيادات النقابية.

ان هذه الخطوة باتجاه خنق الحركة العمالية تتطلب طرحا موازيا لاوضاع النقابات. فقد لعبت النقابات ، رغم هزال بنيانها العمالي وطواعيتها بين يدي السلطة وأصحاب العمل، دور استقبال للمطالبة العمالية . لكنها ، كما يتبين من سلسلة الاجراءات الاخيرة ، ومن موازنة الدولة بين القمع والمساومة ، قد لا تعود تستطيع حتى أن تلعب هذا الدور . مما يعيد مشكلة متجددة الى البحث : بناء المنظمات المهنية العمالية .